الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

دور نظام المعلومات في مكافحة التهرب الجبائي
دراسة ميدانية دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمسيلة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر مهني تخصص إدارة أعمال المؤسسات

إعداد الطالبة:

– عيدة مسيلي

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	**المؤسسة الجامعية**	**الصفة**
	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	رئيسًا
صورية شنبي	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	مشرفًا ومقررًا
	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	ممتحنًا

السنة الجامعية : **2021/2020**

** شكر وتقدير **

الشكر والعرفان لله على نعمة الظاهرة والباطنة، ولرسوله صلى الله عليه وسلم الذي وضح طريق المستقيم.

أوجه شكري وعرفاني بالجميل لكل من كان عونا لي في إخراج هذا العمل الجليل والى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا والى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وسنتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة المشرفة على هذا العمل

** صورية شنبي **

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: حسيبا عيبة المولود(ة) بتاريخ: 25/01/1989 ب: ولاية المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 570466 الصادرة بتاريخ: 15/09/2019 عن: ولاية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ماستر مالية تخصص: إدارة أعمال البنوك خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور نظام المعلومات في حوكمة المرفق العمومي الجباني

دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب و

المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمسيلة

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة).

مقدمة

لقد كان واضحا منذ القدم أن التقدم في تكنولوجيا المعلومات سوف يكون له تـأثير جذري في كافة مجالات النشاط الإنساني، لذلك فقد صدرت تحذيرات من جانب عدد مـن العلماء والباحثين بشأن هذا التأثير، فأي مجتمع لا يستفيد من البحث والتطوير لا يفشل فقط في الإبداع والابتكار بل يفشل أيضا في مواجهة تأثير إبداعات وابتكارات الآخرين

فقد عملت كل دول العالم على تنمية اقتصادياتها والبحث عن مصادر التمويل التي تعتبر العمود الفقري والشرط الأساسي لقيام المشاريع وسـيرها، إذ بتحقيـق المشـاريع وانتهائها تجد الدول نفسها تحقق جزء من هدفها الذي وضعته نصب عينها، هذا الهدف هو التنمية الاقتصادية ونظرا لارتباط التنمية بوسائل التمويل تعتمد كل الدول في ذلـك علـى المصادر الخارجية وتحرص وتعمل على زيادة وتنمية مصادرها الداخليـة لمـا لهـذه المصادر من امتيازات وبما تتصف به من ديمومة واستمرار.

وتعتبر الضرائب من أهم مصادر التمويل الداخلية ومن الإيرادات الرئيسـية التـي تعتمد عليها الحكومات في تحقيق أهدافها الاستراتيجية فالمطلع على قوانين الضرائب يجد أن الدولة تعمل جاهدة وتعمد دائما إلى البحث عن تشريع ضريبي جديـد محكـم يسـاهم بدوره في رفع هذه الإيرادات ويعمل على تشجيع المكلفين والحد مـن ظـاهرة التهـرب والغش الضريبي، وبمعنى آخر إيجاد سبل ضغط تستعملها لإرغام المكلفـين علـى دفـع المستحقات الجبائية وبالتالي يتم تحصيل الأموال المفتقـدة ولمحاربـة ظـاهرة التهـرب الضريبي أقرت جل التشريعات الجبائية بغية الزيادة في الإيرادات الجبائية للدولة تكليـف الإدارة الجبائية لتضطلع بهذه المهمة وتطوير نظام المعلومات الجبائي الذي تكمن أهميتـه من خلال ما يقدمه من بيانات ومعلومات إلى الإدارة الضريبية لغـرض اسـتغلالها فـي مكافحة التهرب والغش الضريبي والحد منه، وعليه قمنا باختيار هـذا الموضـوع نظـام المعلومات ودوره في مكافحة الغش والتهرب الضريبي .

ولمعالجة هذا الموضوع توجب علينا طرح الإشكالية التالية :

ما هو دور نظام المعلومات في مكافحة التهرب الجبائي؟

و للإجابة على هذه الإشكالية يتم الإجابة على التساؤلات التالية :

- ماذا نعني بنظام المعلومات ؟
- ما هو مفهوم التهرب الجبائي وما هي صوره وأشكاله ؟
- ما هو دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الجبائي ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا معالجة هذه الإشكالية من زاويتين :

الجانب النظري: وقمنا بتقسيمه إلى فصلين، في الفصل الأول تناولنا فيه الإطار النظري والمفاهيمي لنظم المعلومات، حيث تطرقنا إلى مفهوم نظم المعلومات وأهميتها ومختلف تصنيفاتها ثم إلى موارد نظام المعلومات ثم تقييمه، والفصل الثاني الإطار النظري والمفاهيمي للتهرب الضريبي تناولنا فيه مفهوم الغش والتهرب الضريبي ثم أسباب التهرب والغش الضريبي وبعدها إلى وسائل مكافحة الغش والتهرب الجبائي.

الجانب التطبيقي: تناولناه في الفصل الثالث من البحث حيث قمنا بتربص تطبيقي انتقلنا من خلاله إلى مديرية الضرائب لولاية المسيلة والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وخلاله تم دراسة حالة نظام المعلومات وكيفية تجميع انتقال المعلومات على مستوى المديرية وعلى المستوى الولائي وكيفية استخدام واستغلال المعلومات المتحصل عليها .

فرضيات البحث :

-إن نظام المعلومات يعمل على توفير المعلومات اللازمة للمصالح الجبائية .

-كلما كان نظام المعلومات محكم وفعال كلما كان التحكم أكثر في التهرب والغش الضريبي .

أسباب اختيار الموضوع :

لقد ساعدت عدة عوامل في زيادة اهتمامنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها :

-الموضوع يعتبر من صميم عمل المصالح الجبائية.

-التوجه الكبير نحو مجال أنظمة المعلومات وذلك في كافة المستويات وعلى جميع الأصعدة.

-كون أن مختلف الدراسات أوضحت أن ظاهرة التهرب الجبائي بلغت نسبا عالية الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بضرورة وجود نظام معلومات لاستخدامه في التقليل من حدة هذه الظاهرة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لنظم المعلومات

تمهيد:

نتيجة التطورات التكنولوجية والاقتصادية والعولمة أضحت نظم المعلومات تحتل مكانة واسعة، تمكن الأفراد من جمع، معالجة، وإدارة المعلومات المطلوبة لحل المشاكل وصناعة القرارات وتقييم الأداء.

لذلك أصبحت المعلومات احد الموارد الهامة في إدارة الأنشطة بالمنظمات العصرية، وتعددت طرق معالجتها كما حرصت مختلف المنظمات على تسهيل عملية الحصول عليها وتحقيق كفاءة في استخدامها للوصول إلى قرارات فعالة تقيم فعليا أداء المؤسسات. وكل هذا يتطلب الاعتماد على نظام معلومات يتصف بكل المواصفات والخصائص التي سوف نقوم بذكرها في هذا الفصل الذي سنتناول فيه:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات.

المبحث الثاني: وظائف ومصادر تصميم نظم المعلومات.

المبحث الثالث: عملية تطوير نظم المعلومات.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات

إن نظم المعلومات ليست جديدة فقد ظهرت مع بداية الثورة الصناعية وهذا نتيجة للتطور الكبير الذي حدث في تكنولوجيا الحسابات وكذلك صناعة البرمجيات بالإضافة إلى التطور في البيئة التي تعمل فيها المنظمات، وظهور الحاجة إلى الأدوات التي تساعد المنظمات في التعامل مع بيئتها من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. وحتى نتمكن من فهم نظم المعلومات لابد من معرفة بعض المفاهيم الأساسية كالنظم والمعلومات.

المطلب الأول: ماهية النظـــم

يلعب مفهوم النظم دورا هاما في العلم الحديث، حيث شغل بال العديد من علماء الإدارة بصفة خاصة. ويعتبر أسلوب النظم بالنسبة لهم أداة أساسية وفعالة للتغلب على بعض المشاكل والصعاب التي تواجههم، لذا سوف نقوم في هذا المطلب بالتعرف أكثر على هذا المفهوم:

الفرع الأول: تعريف النظام

تتعدد التعاريف الخاصة بالنظام من حيث الألفاظ المستخدمة، ولكنها تتفق من حيث المعنى، ونذكر من بينها:

التعريف الأول: "يعرف نظم المعلومات بأنه مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف (أهداف) معين (معينة)" [1].

التعريف الثاني: "النظام هو مجموعة أو ترتيب للموجودات أو الأشياء التي تعود أو ترتبط بوحدة متكاملة مشتملة على جميع العناصر. وهذه ترتب بشكل يساعدها على التفاعل لإنجاز واحدة أو أكثر من الأهداف".[2]

1–محمد عبد العليم صابر: نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي،ط1، الإسكندرية، مصر،2007، ص26.

2– إنعام علي توفيق الشهر بلي: تقويم نظم المعلومات باستخدام بحوث العمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص07.

التعريف الثالث: "النظام هو مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال)، التي تتفاعل مع بعضها البعض بغرض تحقيق هدف مشترك"[1].

من التعاريف السابقة يمكن القول أنه ولتعريف النظام لا بد من وجود العوامل الثلاث التالية:

-أن يتكون من مجموعة من الأجزاء

- أن يكون بين هذه الأجزاء علاقة متبادلة أو متداخلة أو معتمدة بعضها البعض

- أن تعمل معا في سبيل تحقيق الهدف المشترك

الفرع الثاني: مكونات النظام وخصائصه

يتكون النظام من مجموعة من المكونات والخصائص نوردها فيما يلي:

أولا: مكونات النظام: انطلاقا من تعريف النظام يمكن تحديد العناصر المكونة له والمتمثلة في:

1- **المدخلات:** تمثل المدخلات الموارد اللازمة للنظام ليتمكن من القيام بالأنشطة المختلفة لتحقيق الأهداف المسطرة، وتشمل المدخلات العديد من العناصر غير المتجانسة كالطاقة، المعلومات والآلات، وتعتبر المدخلات مخرجات لنظم أخرى سواء تلك النظم الموجودة في بيئة النظام أو نظم فرعية داخل النظام ذاته[2].

تجمع المدخلات عن طريق الملاحظة أو المشاهدة أو الاستقصاء، ويمكن أن تخزن بأسلوب معين. كما أنها تمثل الوصف الأولي للأشياء والمعاملات وهي مسجلة

1- علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي: نظم دعم القرارات، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2005، ص24.

2- بشار يزيد الوليد: نظم المعلومات الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص113

ومصنفة ومخزنة ولكن غير منتظمة لتعطي معنى محدد، يتم معالجتها كمدخلات لتعطي معلومات على شكل مخرجات[1].

2- **العمليات(التحويل):** يقصد بالعمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات وقد تكون عملية التحويل عبارة عن آلة أو إنسان[2].

3- **المخرجات:** هي نواتج عمل النظام التي يتم نقلها إلى البيئة أو إلى النظام الكلي. وقد تكون هذه المخرجات عبارة عن سلعة، خدمة، معلومة، وتعد المخرجات الأداة التي من خلالها يتم التحقق من أداء النظام وقدرته على تحقيق الأهداف، ونظام المعلومات المبني على الحاسب الآلي يمكن تصنيف مخرجاته إلى معلومات وتقارير تفيد مستخدم النظام[3].

4- **المعلومات المرتدة:** هي الأداة التصحيحية للمخرجات أي أداة لتحقيق الرقابة على أداء النظام، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- معلومة مرتدة تصحيحية: يقصد بها إرجاع الأشياء إلى وضعها الصحيح.
- معلومة مرتدة تطويرية: تعمل على تطوير أداء النظام أو تغيير الأهداف[4].

5- **مقياس الرقابة:** هي مجموعة من الإجراءات والقواعد تهدف إلى التحقق من أن النتائج التي تم التوصل إليها تتماشى مع الأهداف والخطط الموضوعة مسبقا.

ويمكن تلخيص مكونات النظام في الشكل التالي:

1- فايز جمعة صالح النجار: نظم المعلومات الإدارية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2007، ص20.

2- بشار يزيد الوليد: مرجع سابق، ص113.

3- أحمد فوزي ملوخية: نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب، الازاريطة، مصر، 2009، ص28.

4- بشار يزيد الوليد: مرجع سابق، ص114.

الشكل رقم (01): مكونات النظام

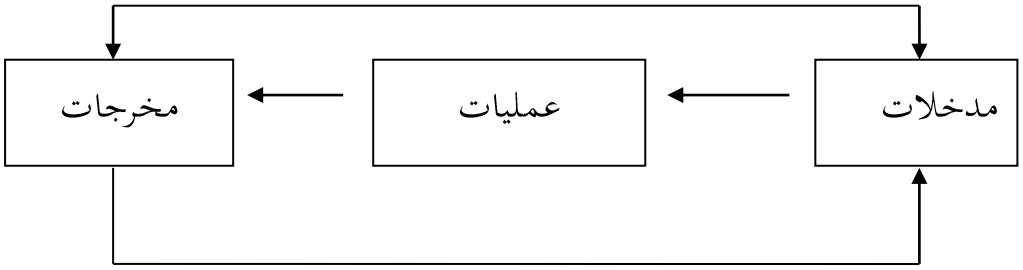

المصدر: سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر،1997، ص31.

في الشكل أعلاه أجزاء النظام التي تكون متكاملة ومترابطة ومعتمدة بعضها البعض وتعمل بكفاءة بهدف الحفاظ على المنظمة وأدائها لوظائفها المختلفة، وهذه الأجزاء يمكن النظر إليها كمجموعة من العمليات التي تتلقى مدخلات معينة وتنتج مخرجات معينة .

ثانيا: خصائص النظام: بعد هذا العرض لمفهوم النظم ومكوناتها يصبح من الأهمية التعرف على خصائص النظم التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1]:

1- يقوم النظام على فكرة التراكب، بمعنى أنه يتكون من أنظمة فرعية تعمل بنفس الطريقة والعناصر.

2- قدرة النظام ككل تفوق مجموع قدرات الأجزاء المكونة له.

3- يعتمد النظام على فكرة الضبط الذاتي الداخلي في استعادة توازنه واستقراره الحركي، وذلك من خلال التغذية بالمعلومات المرتدة.

4-يتوجه النظام الكبير وأنظمته الفرعية نحو هدف كبير واحد.

1- محمد حافظ الحجازي: دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006، ص180.

5- النظم لها دورة حياة أي أنها معرضة للفناء. ويتم الفناء بشكل تدريجي لذلك فان النظم تحتاج إلى محفزات لمقاومة حالة الفناء.

الفرع الثالث: أنواع النظـــم

سوف نعرض أنواع النظم باعتمادنا على خصائصها ومجالات وجودها[1]:

أولا: النظم الفكرية والنظم المادية: النظم الفكرية تتكون أجزائها من مفاهيم مجردة تهدف إلى تفسير الظواهر التي تحيط بعالمنا سواء كانت الظواهر طبيعية أو اجتماعية. أما النظم المادية فهي نظم ملموسة لها مكونات من أشياء أو أفراد أو خليط منها.

ثانيا: النظم المفتوحة والنظم المغلقة: النظام المفتوح هو الذي يتفاعل مع بيئته بحيث يؤثر فيها ويتأثر بها.

أما النظم المغلقة فهي عبارة عن نظم لا تتأثر بالبيئة ولا تؤثر فيها.

ثالثا: النظم الطبيعية والنظم الاصطناعية: تعرف النظم الطبيعية بأنها تلك النظم التي أوجدها الخالق عز وجل وبالتالي لم يتدخل الإنسان في نشأتها أو تحديد القوانين التي تنظم عمل أجزائها، أما النظم الاصطناعية فهي تلك النظم التي قام الإنسان بصنعها لخدمته.

رابعا: النظم الاجتماعية والنظم الفنية: يشير مفهوم النظم الاجتماعية إلى مجموعة ثابتة نسبيا من العلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة للنظام سواء كانت أشخاص أو جماعات. أما مفهوم النظم الفنية فانه يشير إلى أنها النظم التي تعمل بدون تدخل من العنصر البشري سواء من حيث توفير المدخلات أو الأنشطة أو عمليات الضبط والصيانة للنظام.

1- محمد عبد العليم صابر: مرجع سابق، ص ص31-33.

خامسا: النظم الدائمة والنظم المؤقتة: طالما أن النظم تميل إلى الفناء، لذلك فان مفهوم النظم الدائمة هو مفهوم نسبي، فالنظم التي تستمر فترة أطول من أعمار مستخدميها يمكن أن نطلق عليها نظم دائمة، أما النظم المؤقتة فهي التي تنشأ لتحقيق هدف معين خلال فترة معينة ينتهي بعدها النظام.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة عن المعلومات

تعتبر المعلومات الركيزة الأساسية لأي قرار يجب اتخاذه في شتى المجلات، حيث هي الصدى الذي تقوم عليه الفعاليات التي يجريها الإنسان وهذه الفعاليات تترجم في صورة معلوماتية، ومنه سوف نقوم بإيضاح بعض المفاهيم عن المعلومات في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم المعلومات

إن مصطلح المعلومات هو مصطلح غير محدد بدقة، فهناك عدة أفكار خاصة بالمعلومات فقد تستخدم لإضافة ما هو موجود أو لتصحيح أو تؤكد معلومة سابقة وعليه فإننا نجد عدة تعريفات للمعلومة ندرج منها ما يلي:

التعريف الأول: "المعلومات هي بيانات لها صفة المصداقية، ويتم تقديمها لغرض أو هدف محدد حيث أن المعلومات يتم تطويرها. وترقى لمكانة المعرفة عندما تستخدم للقيام أو بغرض المقارنة، وتقييم نتائج مسبقة ومحددة ولهدف الاتصال أو المشاركة في حوار أو نقاش ما"[1].

التعريف الثاني: "المعلومات هي بيانات تم معالجتها في هيئة أو شكل ذو معنى للشخص الذي سوف يقوم باستعمالها لتحسين نوعية اتخاذ القرارات"[2].

1- جمال يوسف بدير: اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات، دار كنوز المعرفة، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص126.

2- بشار يزيد الوليد: مرجع سابق، ص97.

التعريف الثالث: كما يعرفها لوكاس "**lucas**" بأنها: "تعبر عن حقيقة أو ملاحظة أو إدراك أو أي شيء محسوس أو غير محسوس يستخدم في تقليل عدم التأكد بالنسبة لحالة، أو حدث معين، ويضيف إلى معرفة الفرد أو الجماعة"[1].

الفرع الثاني: العلاقة بين المعلومات والبيانات

رغم أن مفهوم البيانات يختلف عن مفهوم المعلومات مع أن المصطلح يستعمل غالبا على أنهما نفس المعنى في حياتنا اليومية ولكن من المهم أن نفرق بين المصطلحين ونفهم الفرق بينهما.

حيث تعتبر البيانات بأنها مواد وحقائق خام أولية، ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا، ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة، فالمعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها، وتحويلها إلى شكل له معنى[2].

ويوضح الشكل الآتي هذه الفكرة:

الشكل رقم (02): العلاقة بين المعلومات والبيانات

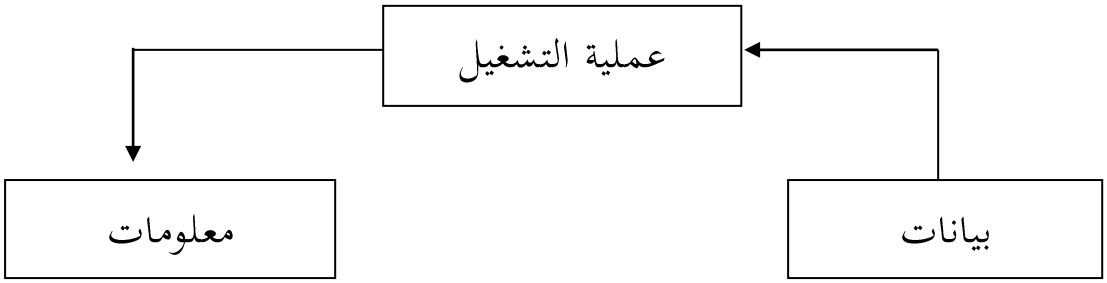

المصدر: أحمد فوزي ملوخية: نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب، الازاريطة، مصر، 2009، ص45.

والبيانات تمثل حقائق خاصة بالأحداث التي تتم داخل المنظمة أو خارجها وهذه الحقائق لا علاقة بينها، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من

1- كمال السيد غراب، فاديه محمد حجازي: نظم المعلومات الإدارية(مدخل تحليلي)، مطابع جامعة الملك سعود، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997، ص28.

2- مرجع نفسه، ص28.

يستقبلها، أما معالجة البيانات فهي ترتيب لتلك البيانات بطريقة معينة بحيث تتحول إلى شكل يمكن استخدامه والاستفادة منه. وتتطلب عملية معالجة البيانات توافر عناصر معينة كالآلات والمعدات والأفراد يقومون بتلك العملية بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة في المعالجة.

الفرع الثالث: السمات الأساسية للمعلومات

إن ابرز السمات التي يجب أن تتميز بها المعلومات هي[1]:

أولا: السهولة والسرعة: هذا الشرط يشير إلى سهولة وسرعة الحصول على المعلومات. وبالتالي يمكن قياسها وذلك بمقارنة نظم تشغيل البيانات الآلية مع اليدوية.

ثانيا: الوضوح: يشير هذا الشرط إلى الدرجة التي يجب أن تكون فيها المعلومات خالية من الغموض.

ثالثا: الدقة: هذا الشرط يشير إلى درجة الخلو من الخطأ في المعلومات. في التعامل مع مجموعة أو أحجام كبيرة من البيانات عادة ما يطرأ نوعين من الأخطاء ، أخطاء في النقل، وأخطاء في الحساب.

رابعا: الشمولية: يشير هذا الشرط إلى كمال المعلومات أي أن تخلو من النقص.

خامسا: الملائمة: يشير هذا الشرط إلى مدى ملائمة المعلومة لطلب المستخدم يجب أن تكون المعلومات ملائمة لموضوع محل البحث.

سادسا: المرونة: تعني قابلية المعلومات على التكييف للاستخدام بأكثر من مستخدم.

الفرع الرابع: أنواع المعلومات ومصادر الحصول عليها.

لنظم المعلومات أنواع حسب تقسيمات كثيرة ومصادر عديدة يتم جمعها بها الموضحة كالتالي:

1- سونيا محمد البكري: نظم المعلومات الإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص82،83.

أولا: أنواع المعلومات: يمكن تصنيف المعلومات وفقا للمعايير الآتية[1]:

1- **زمن المعلومات:** فقد تكون المعلومات تاريخية أو مستقبلية. إذ تستخدم المعلومات التاريخية لمتابعة الأداء ومراقبته، أما المستقبلية فتستخدم لأغراض التنبؤ والرقابة.

2- **شكل المعلومات:** فقد تكون المعلومات ملخصة أو تفصيلية، إذ تستخدم المعلومات الملخصة في مستويات الإدارة العليا، أما التفصيلية فتستخدم في المستويات التشغيلية.

3- **صفة المعلومات:** فقد تكون متوقعة أو غير متوقعة، وتستخدم المعلومات المتوقعة لتخفيض حالة عدم التأكد، بينما تستخدم المعلومات غير المتوقعة لاكتشاف المشكلات.

4- **مصدر المعلومات:** قد تأتي المعلومات من مصادر داخلية مثل حجم المبيعات، وحجم الأجور، وحجم الإنتاج،...الخ، وقد تأتي من مصادر خارجية مثل أسعار الفائدة، ومعدلات التضخم، وأسعار المنافسين،...الخ.

5- **تنظيم المعلومات:** قد تكون المعلومات منظمة تقدم بشكل تقرير يعكس المعلومات التي يحتويها كافة. وقد تكون غير منظمة لا تعكس محتوياتها بشكل واضح.

ثانيا: مصادر المعلومات: المعلومات التي يتم استخدامها في اتخاذ القرارات يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة وعلى المديرين أن يكونوا حذرين لهذه المصادر لان بعضهم قد يهمل مصدر لعدم إدراك أهميته أو عدم التفكير فيه إلا عندما تنشأ بعض المشاكل[2].

توجد نوعين من المصادر والتي سوف نوضحها كالتالي:

1- **المصادر الأولية (الرئيسية):** لها أهمية أكثر من المصادر الثانوية نتيجة لاختلاف التنظيم وخصائص الصناعة وطبيعتها بالإضافة إلى المجالات الوظيفية المختلفة. وأهمها:

1- نجم عبد الله الحميدي وآخرون: نظم المعلومات الإدارية (مدخل معاصر)، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2009، ص41.

2- سونيا محمد البكري: مرجع سابق، ص282.

- **الملاحظة:** ميزتها تجنب تحيز المستجيب.
- **التجارب:** أنها تتحكم في المتغيرات ذات الأهمية.
- **البحث الميداني:** هو طريقة كفئة للوصول إلى مجموعة كثيرة من الناس.
- **التقدير الشخصي:** يتم الحصول على المعلومات من الخبراء.

2- **المصادر الثانوية:** وتتمثل هذه المصادر في:

- **معلومات الشركة:** تكون محددة وهي موجودة وجاهزة، تكلفتها منخفضة جدا.
- **المصادر الخارجية:** لا يمكن الحصول عليها ووجودها ليس بالطريقة السهلة وتكون تكلفة الحصول عليها مرتفعة.
- **المطبوعات أو المنشورات:** تكلفتها قليلة وقد تكون متميزة.
- **الأجهزة الحكومية:** هي غير شخصية وتحتوي على حجم كبير من المعلومات ولكنها قد تكون غير معدة بطريقة تسمح باستخدامها.

ثالثا: جودة المعلومات :

إن جودة المعلومات تتحدد بطريقة استخدامها بواسطة متخذ القرارات أي تتحدد بقدرتها على تحفيز الفرد متخذ القرار ليتخذ موقف معين وأن يصل إلى قدرات أكثر فاعلية وهناك ثلاث عوامل تحدد درجة جودة المعلومة هذا من قبل من يستخدمها[1].

1- **منفعة المعلومات:** إن أي معلومة يمكن أن تقيم من زاوية المنفعة المستمدة منها، هذه المنفعة تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومات، وسهولة استخدامها. ويمكن ذكر بعض المنافع للمعلومة وهي:

- **منفعة شكلية:** كلما تطابق شكل المعلومة مع متطلبات متخذي القرار كلما كانت هذه المعلومة عالية.

1- أحمد فوزي ملوخية: مرجع سابق، ص54-57.

- **منفعة زمنية:** أي توافرها لدى متخذي القرار في الوقت الذي يحتاجها فيه.
- **منفعة مكانية:** إمكانية الحصول عليها بسرعة وبسهولة.
- **منفعة تملك:** تتمثل في الرقابة التي يمارسها على عملية توزيع ونشر المعلومات في أرجاء التنظيم.

2- **درجة الرضاء عن المعلومات:** يمكن معرفة الرضاء أو عدمه من خلال متخذ القرار. فإذا كان متخذ القرار يدرك أن نظام المعلومات يوفر له قدرا معينا من المعلومة التي تساعده في عملية اتخاذ القرار وإذا قام متخذ القرار بطلب هذه المعلومات ووجدها فانه راضي عن هذا النظام. أما إذا لم يوفر له النظام المعلومات التي يبحث عنها ويقوم بجمعها بنفسه فان متخذ القرار هنا غير راضي على هذا النظام.

3- **الأخطاء والتحيز:** التحيز في المعلومات يكون سببه دائما محاولة الفرد أو الوحدة التنظيمية ممارستها لحق توزيع المعلومات داخل المنظمة والمشكل أن من يستقبل المعلومات لا يكون على علم بهذا التحيز وإلا كان من السهل عليه إجراء عملية التعديل اللازمة على المعلومات للتخلص من هذا التحيز.

ويمكن القول أن التحيز في البيانات والمعلومات من السهل علاجه إذا تم إدراكه ومعرفته، أما الأخطاء تمثل مشكلة هامة لأنه لا توجد طريقة سهلة لعلاج هذه الأخطاء وعادة ما يوجد الخطأ في المعلومة نتيجة ما يلي:

- عملية قياس غير دقيقة للبيانات.
- فقد أجزاء من البيانات أو ترك بعضها دون تشغيل.
- الخطأ في عملية تسجيل البيانات.
- التزوير المعتمد في البيانات.

المطلب الثالث: تعريف وأسباب نشأة نظم المعلومات

إن نظام المعلومات يلعب دورا هاما وحساسا داخل المنظمة بصفته منتجا للمعلومات، فهو يعتبر عنصر حيوي، إذ على أساس المعلومات التي ينتجها يتم اتخاذ القرارات الفورية للمنظمة.

الفرع الأول: تعريف نظم المعلومات

تعددت المفاهيم التي قدمت لنظم المعلومات وذلك باختلاف الخلفية العملية والعلمية لمقدميها ويمكن عرض المفاهيم الأكثر شيوعا لنظم المعلومات والمتمثلة في.

التعريف الأول: عرف" لاودن ولاودن" عام 1991 نظام المعلومات: « بأنه مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها معالجة، وتخزين، ونشر المعلومات بغرض دعم عمليات صنع القرار وتحقيق الرقابة في المنظمة"[1].

التعريف الثاني: يعبر عن نظم المعلومات بأنه: "مجموعة من الأفراد والبيانات والإجراءات تعمل معا لإنجاز هدف مشترك، هو توفير المعلومات للإدارة"[2].

التعريف الثالث: ويمكن تعريفه أيضا: « بأنه من جهة هو مجموعة من الإجراءات والوثائق التي تعطي المعلومات المفيدة وتساعد في وظائف التسيير، ومن جهة ثانية الوسائل المادية والبشرية الضرورية لمعالجة، تخزين وتحويل المعلومات بهدف استغلالها الجيد والصحيح»[3].

التعريف الرابع: "يعرف نظم المعلومات بأنه بيئة تحتوي على عدد معين من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها حاسوبيا وإنتاج المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرارات".[4]

1- محمد عبد العليم صابر: مرجع سابق، ص 08.

2- محمد حافظ حجازي: مرجع سابق، ص 198.

3- بشار يزيد الوليد: مرجع سابق، ص115.

4- عماد الصباغ: نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، مكتبة دار الثقافة، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص11.

من خلال استعراض التعاريف السابقة يمكن استنتاج أنها تشترك في الخصائص التالية:

-مجموعة من الإجراءات (معالجة، تخزين، ونشر) المعلومة.

-إنجاز هدف مشترك.

- المساعدة في صنع القرار.

الفرع الثاني: أسباب نشأة نظم المعلومات

تعددت الأسباب حول استخدام نظم المعلومات هذه الأسباب يمكن حصرها في العوامل التالية[1]:

أولا: المشكلة الإدارية: إن جوهر المشكلة الإدارية يتمثل في اتخاذ القرارات التي تحدد كيفية توزيع الموارد المحدودة على أوجه الاستخدام غير المحدود، حيث أن الإدارة غير السليمة لا تملك القدرة للسيطرة على العوامل الخارجية التي تتأثر بها لكن تستطيع أن تخفف من أثرها السلبي، كما أن تلك القرارات تتخذ في ظروف تتصف بنقص المعلومات وعدم التأكد وصعوبة الرؤية المستقبلية وهذه لكي يتطلب نظام معلومات فعال يساعد الإدارة على تقدير الاحتمالات المستقبلية بصورة صحيحة واتخاذ القرارات السليمة.

ثانيا: تقسيم العمل: إن تقسيم العمل أدى إلى ظهور تبادل المعلومات، فالمؤسسات تنقسم اليوم إلى العديد من الإدارات المختلفة (المشتريات، الإنتاج، التسويق،...الخ) وحتى يتم أداء الأنشطة بشكل فعال يجب أن تتم عملية تبادل المعلومات بين هذه الإدارات والأقسام بشكل أفقي بين الإدارات في المستويات الواحدة، وعمودي بين الإدارات في المستويات المختلفة من اجل تحقيق الأهداف المرسومة، ومنه نقول انه

1- عماد الصباغ: مرجع سابق، ص 12.

كلما زاد التقسيم الوظيفي للعمل زادت أهمية تبادل المعلومات بين الإدارات المختلفة وبالتالي تنشأ الحاجة إلى نظم المعلومات.

ثالثا: التقدم العلمي والفني: إن التطورات العلمية والتقنية للإنتاج تجعل العملية الإنتاجية أكثر تعقيدا، فالمشروعات أصبحت كبيرة الحجم، وتحتاج إلى تمويل كبير، كل هذه العوامل أدت إلى صعوبة اتخاذ القرار، إذا أن كل قرار خاطئ يعود بخسارة كبيرة، وبالتالي فالمؤسسة تحتاج إلى كم هائل من المعلومات الصحيحة المفيدة والمؤكدة التي يجب أن تتدفق بشكل منتظم بين المراكز الإدارية المتعددة في المؤسسة.

رابعا: المنافسة الدولية والمحلية: إن الاقتصاديات المعاصرة تتسم بالانفتاح على العالم أي تقوم على اقتصاد السوق حيث توجد مؤسسات عديدة منافسة على الصعيد الدولي والمحلي.

خامسا: العرض: نقصد بالعرض الذي يتطلب على المؤسسة ضمان بقائها في السوق واستمرارها في العمل في ظل جميع الظروف، وهذا يتطلب جمع بيانات هامة تساعد المؤسسة على التحدي ومتابعة كل التغيرات.

الفرع الثالث: أهمية نظم المعلومات: تكمن أهمية نظم المعلومات فيما يلي[1]:

1- إن الاستخدام الفعال لنظم المعلومات يمكنه مساعدة المؤسسة على تقييم نشاطاتها وتقييم النتائج بغية تصحيح الانحرافات.

2- تهيئة الظروف لاتخاذ القرارات فعالة عن طريق تجهيز المعلومات بشكل مختصر وفي الوقت المناسب.

1- عبد الخالق هادي طواف : محاضرات في نظم المعلومات واتخاذ القرارات، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة عمران، عمان، 2010، ص2.

3- تدعيم الأعمال التعاونية بين فرق العمل مما يؤدي إلى تقوية المركز التنافسي للمنظمة في السوق الذي يعمل فيه.

4- تساهم نظم المعلومات في تحقيق نجاح المنظمات الحديثة والمتعددة الجنسية المعتمدة على التنافسية.

5- حفظ البيانات والمعلومات التاريخية الضرورية التي تعتبر الأساس في عملها.

6- المساعدة على التنبؤ بمستقبل المؤسسة والاحتمالات المتوقعة بغية اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حالة وجود خلل في تحقيق الأهداف.

المطلب الرابع: أنواع وموارد نظم المعلومات

هناك العديد من أنواع وموارد نظم المعلومات الموضوعة لتلبية الاختلافات في الحاجة المعلوماتية للأفراد في المنظمة وسيتم ذكرها في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أنواع نظم المعلومات: من أهم أنواع نظم المعلومات ما يلي:

أولا: نظم المعلومات الإدارية:

هو نظام شامل يعمل على جمع كل المعلومات الضرورية لجميع وظائف الإدارة بهدف دعم الإداريين وخاصة المديرين بإتاحة المعلومات الدقيقة والواضحة في الوقت المناسب لمساعدتهم على تخطيط وتنظيم أعمالهم، ومنه اتخاذ قرارات مناسبة.

إن نظم المعلومات الإدارية هي المزيج من معطيات علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وبحوث العمليات والرياضيات، كل هذه التخصصات شاركت في تطوير أنظمة المعلومات الإدارية وإثرائها بالمعلومات الضرورية لإنتاج تقارير دورية تصف الأوضاع والمنجزات الحالية كتقارير المخزون ويتكون نظام المعلومات الإداري من[1]:

1- بشار يزيد الوليد: مرجع سابق، ص ص118-119.

-**الأجهزة:** هي حواسيب سواء متوسطة أو كبيرة الحجم أو شبكة متنوعة منها.

- **البرمجيات:** هي الأنظمة التي تشتغل بواسطتها الحواسيب.

- **قواعد البيانات:** هي المخزن الذي يحوي البيانات التي تصف كل الأحداث.

- **الإجراءات:** هي عمليات تقوم بوصف وترتيب مجموعة الخطوات.

- **الأفراد:** هو المورد الأساسي لتشغيل المكونات الأخرى والسيطرة عليها.

ثانيا: نظم دعم القرارات:

هو نظام معلوماتي تفاعلي يساعد المستفيدين في حل المشاكل الإدارية شبه المهيكلة أو غير المهيكلة. ويسمح النظام التفاعلي للمستفيد بالتعامل مع الحاسوب من خلال التخاطب ويحتوي نظام دعم القرارات على مجموعة من البرامج المترابطة وبيانات للمساعدة في التحليل وصناعة القرارات في المنظمة[1].

ومن أهم القدرات التي تقدمها نظم دعم القرارات[2]:

1-التحليل المعمق للمعلومات باستخدام النماذج والرسومات والخرائط.

2-الوصول المباشر إلى البيانات الوصفية والكمية التي تتوفر في قاعدة بيانات النظام.

3-تبرير البيانات المستخدمة التي تتلاءم مع ظروف القرار المعين.

4-عرض البيانات في الشكل الملائم الذي يفضله المستخدم.

5- تأكيد العلاقات والاتجاهات المقارنة مما يساعد في عملية حل المشاكل.

ثالثا: نظم إسناد التنفيذيين:

يحتوي هذا النظام على حجوم هائلة من البيانات والمعلومات التي جمعت مع البيئة الخارجية للمنظمة. وتستخدم هذه البيانات والمعلومات بصورة مشتركة مع

1- عماد عبد الوهاب الصباغ: علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص126.

2- بشار يزيد الوليد: مرجع سابق، ص123.

المعلومات التي يولدها نظام المعلومات الإدارية في الأقسام الوظيفية للمنظمة لتجميع الاحتياجات المعلوماتية الخاصة لكل التنفيذيين في المنظمة[1].

طورت نظم إسناد التنفيذيين للأسباب التالية[2]:

1-كونها تخدم احتياجات الإدارة من المعلومات التنفيذية.

2-تزود المستخدم بإمكانية تبادل هائل للمعلومات لغرض التنفيذ.

3-لها إمكانية مواجهة القرار التنفيذي الشخصي.

4-كونها مزودة بنظام تحكم وتتبع فعال ومؤقت.

رابعا: النظم الخبيرة:

تندرج الأنظمة الخبيرة ضمن مجال الذكاء الاصطناعي، تستخدم لمساندة متخذي القرار في التعامل مع القرارات غير الروتينية والتي لا يمكن التنبؤ بخطورتها. يتم تصميم النظام الخبير عمليا بالاعتماد على خبراء كل في ميدان تخصصه.

والأنظمة الخبيرة هي أنظمة صنع قرار، أو أي أجهزة حاسوبية وبرمجيات لحل المشاكل، وتستطيع أن تصل إلى مستوى معين في الأداء تساوي أو حتى تتعدى الخبراء البشريين في بعض الاختصاصات[3].

وتتكون النظم الخبيرة من العناصر الأساسية التالية[4]:

1-قاعدة أساسية من المعلومات التي تصف الموضوع الأساسي للنظام ومواقفه بدقة.

2-معلومات حقيقية عن المشكلة أو الحالة محل الدراسة.

1- عماد عبد الوهاب الصباغ: مرجع سابق، ص129.

2- علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي: مرجع سابق، ص65.

3- بشار يزيد الوليد: مرجع سابق، ص124.

4- محمد الصيرفي: القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي للنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007، ص293.

3-مجموعة من البرامج التي تستخدم في البحث.

خامسا: نظم تشغيل البيانات:

يهدف هذا النوع من نظم المعلومات إلى خدمة المستويات التشغيلية داخل المنظمة. ويعتمد على الحاسب الآلي لتسجيل البيانات الروتينية اليومية التي تتم في مجالات النشاط المختلفة مثل: الأجور، نظم حجز الفندقية...الخ[1].

الفرع الثاني: موارد نظم المعلومات:

تتكون نظم المعلومات من خمسة موارد، وعلى المنظمة أن تكون قادرة على تعظيم الموارد الخمسة حتى تعظم الفائدة من نظم المعلومات وتتمثل الموارد في الآتي:

أولا: موارد الأفراد: وجود الأفراد متطلب ضروري للعمليات والإجراءات في كل نظم المعلومات. وهناك نوعين من الأفراد[2].

1- **المستخدمين النهائيين:** هو الفرد الذي يستفيد من مخرجات نظام المعلومات مثل: المديرين، المحاسبين.

2- **متخصصي نظم المعلومات:** هم الأشخاص الذين يقضون وقتا كاملا في تطوير أو تشغيل نظم المعلومات، وتشمل:

-**محللي النظم:** أفراد متخصصون يدرسون مشاكل الأعمال ومتطلبات المعلومات والنظم.

- **المبرمجين:** هم متخصصي في المعلومات.

- **المشغلين:** هم أفراد يقومون بإدخال البيانات والمعلومات إلى الحاسب.

1- أحمد فوزي ملوخية: مرجع سابق، ص 11.

2- فايز جمعة صالح النجار: مرجع سابق، ص30.

ثانيا: موارد المادية: تتضمن الأجهزة والمكونات المادية والموارد المستخدمة في معالجة البيانات إذ لا تتضمن فقط الأجهزة بل تشمل أيضا مدى إمكانية تحديث هذه الأجهزة بشكل دوري منتظم لمواكبة التغيرات المستمرة[1].

ثالثا: موارد البرمجيات: هي الأنظمة والبرامج التي تشغل الأجهزة من البيانات والمعلومات والمعارف وتحدد العمليات التي ستؤديها الأجهزة، وتشمل:(برمجيات التشغيل، برمجيات التطبيقات، النصوص).

رابعا: موارد البيانات: تعتبر البيانات موارد ذات قيمة عالية في المنظمة، لذا فإنها ينبغي أن تستثمر وتدار بشكل فعال لكي تؤمن فائدتها للمستخدم النهائي في المنظمة[2].

خامسا: موارد الشبكات: التي تشمل على تكنولوجيات الاتصالات والاتصالات بعيدة المدى، ومختلف أنواع الشبكات مثل: الأنترنت، الأنترانت، الإكسترانت والتي أصبحت مهمة في إدارة الأعمال الإلكترونية الناجحة، والعمليات التجارية بكل أنواعها، عبر نظام معلوماتي في المنظمة[3].

المبحث الثاني: وظائف ومصادر تصميم نظم المعلومات

إن نظام المعلومات الفعال هو الذي يسعى إلى تحقيق عدة أهداف من خلال الوظائف التي يقوم بها، وبتعدد الوظائف التي يقوم بها نظام المعلومات تعددت الخصائص والدعائم التي يتميز بها، وحتى يبقى نظام المعلومات دائما يتلاءم مع استراتيجيات المنظمة وجب عليه أن يتميز بمصادر تطوير وتصميم خاصة به.

المطلب الأول: وظائف وأهداف نظم المعلومات

إن الوظائف التي يقوم بها نظام المعلومات هي التي تمكنه من تحقيق عدة أهداف الموضحة كالتالي:

1- فايز جمعة صالح النجار: مرجع سابق، ص31.

2- عامر إبراهيم قندلجي، علاء الدين الجنابي: مرجع سابق، ص ص45-46.

3- عماد الصباغ: مرجع سابق، ص ص21-24.

الفرع الأول: وظائف نظم المعلومات:

يقوم نظام المعلومات بعدة وظائف التي سيتم ذكرها كالتالي:

أولا: إدخال موارد البيانات: يتم الحصول على البيانات الخاصة بعمليات المنظمة والأحداث الأخرى وإعدادها للمعالجة من خلال معالجة إدخال البيانات وتسجيلها وتحريرها، ويقوم المستخدمون النهائيين اعتياديا بتسجيل البيانات حول العمليات على أوساط مادية معينة مثل الورق أو يتم إدخالها مباشرة إلى الحاسوب.

ثانيا: معالجة البيانات إلى معلومات: تعالج البيانات بفعاليات مثل: الحاسوب، والمقارنة، والخزن، والترتيب، والتصنيف، والاختصار. والفعاليات فهي تنظم وتحلل البيانات وبالتالي تحولها إلى معلومات للمستخدم الأخير، وقيمة أي بيانات تخزن في نظام المعلومات يجب أن تحافظ عليها من خلال عمليات مستمرة لفعاليات التصحيح والتحديث.

ثالثا: إخراج منتجات المعلومات: تنقل المعلومات بمختلف أشكالها وتوفر إلى المستخدمين النهائيين من خلال فعالية الإخراج، إن هدف نظام المعلومات هو الإنتاج لمنتجات معلومات ملائمة للمستفيد أو المستخدم النهائي. وتستخدم منتجات المعلومات لتحسين أدائنا الشخصي والمهني حين نعمل في منظمات أو نعيش في مجتمع.

رابعا: تخزين المعلومات: إن عملية التخزين مثلها مثل عملية الجمع الآلية أو يدوية، وهذه الأخيرة تشمل على معظم المعلومات أو البيانات التي جمعت يدويا، تخزن في ملفات أو مطبوعات ورقية بحيث يحتفظ بجميع المعلومات المتحصل عليها بطريقة تسهل الرجوع إليها عند الحاجة كأداة لتحقيق أهداف المنظمة.

كما أن عملية التخزين تشمل كل المعلومات التي جمعت آليا والتي وصفت فيما سبق بالمعلومات المبرمجة وعملية التخزين الآلية تتمثل في بنوك المعلومات والتي تعتبر من وسائل التخزين للمعلومات آليا وتتميز بما يلي:

1-يمكن استعمالها من قبل عدة جهات في الوقت نفسه.

2- يكون استعمالها جد سريع وسهل.

خامسا: السيطرة على أداء النظام: يتوجب على نظام المعلومات إنتاج تغذية عكسية حول فعاليات الإدخال، والمعالجة، والإخراج، والخزن، ولا بد من مراقبة هذه التغذية العكسية وتقويمها لتحديد فيما إذا كان النظام قادرا على تحقيق الإنجاز بحسب المعايير الموضحة. ثم يتم اتخاذ إجراءات مناسبة للحصول على منتجات معلومات ملائمة لاحتياجات المستخدم الأخير.

الفرع الثاني: مهام نظام المعلومات:

يتم النظر بشكل عام لنظام المعلومات على انه مجمع معرفي يتم الرجوع إليه لتزويد متخذ القرار بكافة المعلومات التي يحتاجها في اتخاذ القرار الإداري السليم والمناسب، ومن ثم فان نظام المعلومات في أي مؤسسة له عدة مهام رئيسية نظهرها كما يلي[1]:

أولا: المهام المعرفية: وهي المهام التي تضم إنتاج، تحقيق، وإيجاد مجموعة المعارف الرئيسية التي تعمل على إثراء المعرفة لدى مديري المنظمة واكتسابهم معلومات على جرعات متميزة ومكثفة من المصدر الموثوق بها.

وتعتمد المعلومة المعرفية على مدى قدرة نظام المعلومات على تحديد ما تحتاج إليه المنشاة من معلومات على اختلاف المستويات الإدارية أي" معلومات معرفية خاصة بالإدارة العليا، معلومات معرفية خاصة بالإدارة الوسطى، معلومات معرفية خاصة بالإدارة التنفيذية". وكلما كان نظام المعلومات فعال كلما كانت قدراته مرتفعة على ابتكار المعارف، وتجديدها، الارتقاء بها.

1- محمد أجمد الخضيري: اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية،ط1، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 100-103.

ثانيا: المهام الدافعية: وهي المهام التي تحث العاملين على زيادة العمل وعلى تعظيم الإنجاز وهذه المهام تعمل على إعادة اكتشاف الذات والتفوق عليها من خلال إزكاء مجموعة من الدوافع التي تحرك وتحث العاملين في جهاز المعلومات على القيام بالعمل المطلوب وذلك في حدود التكلفة الموضوعية المتاحة.

ثالثا: المهام الاتجاهية: وهي مهام تستمد خصوصيتها من خصوصية الاتجاه الذي يجب أن يتجه إليه متخذ القرار، ويتم تحديد الاتجاه وفق الأولويات المطلوبة ووفق حسابات دقيقة تقوم على العقلانية المطلقة، الرشادة الفائقة، الإدراك الواعي الشامل.

رابعا: المهام التقسيمية: وهي التي تدور حول عمليات قياس الأداء وتحليل الانحرافات ومعالجة هذه الانحرافات بشكل وقائي يمنع حدوث الخطأ أو الانحراف مما يؤدي إلى:

1-سلامة جهاز المعلومات وكفائتة في عمله.

2-تطوير وتحسين العمل وانعكاسه الإيجابي على إنتاج وإتاحة المعلومات.

الفرع الثالث: أهداف نظم المعلومات: تعد عملية تحديد الأهداف من العمليات الأساسية والمهمة في أي نظام يعمل بأي منظمة، وعليه الأهداف تثبت بشكل واضح ودقيق أمام الإدارة التي تشرف عليها، ويشترط أن لا تكون هذه الأهداف عريضة وعامة أو معقدة وتتمثل في:

1- يحدد شنايدرمان **(shneiderman)**[1] أهم هدف وأكثر شمولية في نظم المعلومات هو " تقديم الخدمة للمستفيد النهائي".

2- أما صامويل سون **(Samuelson)**[2] فيشير إلى أنواع أهداف النظم بالاتي: أهداف استراتيجية، أهداف طويلة الأجل، أهداف قصيرة الأجل، أهداف جارية.

1-Shneiderman, management systems information processing and management,1997,p113

2 -Samuelson K , information system analysis to meet user needs, Stockholm, the royal institute of technology, 1970

3- تهدف نظم المعلومات إلى تحسين الاتصال بين المستويات والوظائف المختلفة في المنشأة .

4- كذلك تزود الإدارة بتصور ومعايير عن الاحتياجات المطلوبة عن المعلومات.

5- تمكن من سرعة الحصول على المعلومات وضمان صحة وتكامل المعلومات.

هدف نظم المعلومات إذن هو توفير المعلومات الضرورية لكل مستويات التسيير عن حالتها الحالية والسابقة، والتنبؤ عن طريق تجميع هذه المعلومات، حفظها، تحليلها، ووضعها معا بطريقة تساعد على الإجابة على أسئلة مهمة.

المطلب الثاني: خصائص نظم المعلومات

يمكن إجمال خصائص نظم المعلومات في العناصر التالي[1]:

-توفير التكلفة في إيجاد المعلومات التي تحتاجها المنظمة.

-توفير المعلومات المطلوبة بسرعة وبدقة.

- التحسين والمساعدة في اتخاذ القرار.

- أن يجنب النظام ازدواجية العمل.

- قدرة النظام على التطور منطلقا من التغير الذي يحدث للمنظمة.

- اتجاه نظم المعلومات نحو التوسع الذي يزيد التكاليف بسبب نمو النظم مع نظم المؤسسة والمستفيدين من النظام.

- تستلزم نظم المعلومات اتصال الإنسان بالآلة في مستويات مختلفة.

- ضرورة استشارة المستفيدين في مراحل مختلفة ليتسنى توفير حاجاتهم بدقة وشمول.

- عملية إدارة النظام يجب أن تتصف بالسهولة وقلة التكلفة وتجنب التعقيد والكلفة العالية.

1- إنعام علي توفيق الشهر بلي: مرجع سابق، ص ص26،27.

المطلب الثالث: مصادر تصميم نظم المعلومات

الحاجة إلى تطوير وتصميم نظم المعلومات تتم بالكيفية التالية[1]:

1- اكتشاف الأفراد لخطأ في النظام الحالي كنتيجة لفشل النظام في تسجيل بعض العمليات.

2- ظهور تكنولوجيا جديدة يترتب على استخدامها تخفيض التكاليف.

3- رؤية الإدارة عند قيامها بإدخال نظام جديد للمعلومات قد يعطيها ميزة تنافسية.

أما عملية تذكير الأطراف المشاركة في بناء النظم فتتمثل في التالي[2]:

1- **المجموعة التنظيمية:** تتضمن ما يلي:

-**الإدارة العليا:** توفر الخطة الاستراتيجية للمؤسسة وتقديم التمويل والدعم اللازمين لبناء النظام.

- **المجموعة المهنية:** مثل القانونيين الذين يتولون عقود شراء البرامج والحواسيب.

- **الإدارة الوسطى:** تساعد الإداريين على اتخاذ القرار.

- **الإدارة الإشرافية:** عليها أن تمد المحللين والمصممين بكافة المعلومات التي يطلبونها أثناء المقابلات الشخصية معهم.

2- **المجموعة الفنية:** تحتوي على ما يلي:

-**الإدارة العليا:** يتولى هؤلاء مهام التنسيق بين النظام المقترح والنظم الأخرى داخل المؤسسة.

- **مديري المشروع:** يتولى مدير المشروع التأكد من الموارد المطلوبة لبناء النظام والتأكد من أن التاريخ المستهدف يمكن تحقيقه.

- **المحلل الرئيسي:** يقوم بالتنسيق بين محللي النظم والمبرمجين والمصممين.

1- سونيا محمد البكري: مرجع سابق، ص282.

2- المرجع نفسه، ص ص282-283.

- **محللو النظم:** يحددون متطلبات النظام الجديد والمفاهيم والإجراءات اللازمة لتطوير النظام.

- **المبرمجون:** يقومون بكتابة وتشفير وتحقيق الاتصال والربط بين أجزاء النظام.

المبحث الثالث: عملية تطوير نظم المعلومات

تعتمد فاعلية نظم المعلومات على تطور أجهزة البرمجيات التي تمتلكها المنشأة، وعلى العناصر البشرية القائمة على تشغيل وتطوير هذه البرمجيات، تبعا للحاجات المتزايدة من المعلومات التي تحقق لها الميزة التنافسية.

إن القدرة على التحليل السليم وتصميم وتطبيق النظام، من الأسباب الرئيسية التي تجعل عملية تطوير نظم المعلومات الإدارية ناجحة، سيتم التطرق إلى طرق تطوير نظم المعلومات في المطالب التالية:

المطلب الأول: دورة حياة نظم المعلومات

تتمثل دورة حياة نظام المعلومات في المراحل التي يمر بها نظام المعلومات منذ مرحلة نشأته إلى غاية مرحلة تشغيله بشكل عام وتشمل هذه المراحل فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة تحليل النظام

يتمثل الهدف الأساسي لهذه المرحلة هو الفهم المعمق للنظام القائم، من أجل تحديد الحاجة إلى المعلومات وذلك بتتبع الخطوات التالية[1]:

أولا: مفهوم تحليل النظام: يقصد بتحليل النظام، دراسة النظام الموجود من حيث البيانات والحقائق المتعلقة بالنظام وتحديد الكينونات والعلاقات المنطقية التي تربطها من اجل إيجاد نظام جديد، أو تحسين النظام القائم.

1- فايز جمعة صالح النجار: مرجع سابق، ص ص312،316.

ثانيا: خطوات تحليل النظام: وتشمل هذه الخطوات النقاط التالية:

1- الإعلان عن دراسة النظام: عندما تستخدم المنظمة تطبيقات حاسوبية جديدة، يتخذ المديرون خطوات جديدة للتأكد من تعاون الموظفين، لذا لا بد من الاتصال مع الموظفين لتوضيح أسباب المشروع والفوائد المحتملة للمشروع على المنظمة وعلى الموظفين.

2- **تنظيم فريق المشروع:** يعمل فريق المشروع على دراسة النظام كمجموعة.

3- **تحديد الاحتياجات من المعلومات:** يعمل محللو النظم على تحديد الاحتياجات المعلوماتية عن طريق المستخدمين، ويمكن تحديد الاحتياجات من المعلومة بعدة طرق منها: الملاحظة، المقابلة، السجلات والوثائق، دراسة البرامج، التقارير.

4- **إعداد مقترح مخطط التصميم:** بعد أن يقدم محللي النظم ما سبق من خطوات فإنهم يضعون ذلك تحت تصرف المديرين لإجازة أو عدم إجازة الذهاب نحو تصميم المشروع.

5-قبول أو رفض المشروع المصمم: يقوم المديرون ولجنة توجيه نظم المعلومات الإدارية بتقييم مخطط التصميم ويحددون مدى الموافقة عليه، فان تمت الموافقة عليه يتحرك المشروع بعد ذلك نحو مرحلة التصميم.

الفرع الثاني: مرحلة تصميم النظام

من خلا هذه المرحلة يتم إعداد المخطط العام للنظام بشكل كامل ويتم تصميم النظام على شكل تدريجي من العام إلى الخاص حسب مدخل النظم حيث يجب أولا تحديد مفهوم التصميم ثم الخطوات التي يمر بها[1]:

1- فايز جمعة صالح النجار: مرجع سابق، ص ص316-321.

أولا: مفهوم تصميم النظام: هو تحديد المعالجات والبيانات المطلوبة من النظام الجديد، وتحديد الأنواع المتخصصة من التجهيزات والبرمجيات اللازمة للنظام الجديد.

ثانيا: خطوات مرحلة تصميم النظام: وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

1- **إعداد التصميم التفصيلي للنظام:** يعمل المحللون مع المستخدم على وثيقة تصميم النظام الجديد مع تحديد الأدوات من النماذج التقنية لتنفيذ النموذج المادي الجديد، ومن بين هذه الأدوات: أدوات الرسم البياني، وأدوات تقدير الموقف.

وهذا التصميم هو عبارة عن سلسلة من الخرائط، والرسوم البيانية، وعرض البيانات. وهو يصف وثائق الإدخال التي سيعالجها نظم المعلومات والشكل الفعلي لهذه الوثائق، ويصف كذلك طريقة إدخال الوثائق واستخدامها لتحديث قيود الحاسوب ثم إنتاج وثائق المخرجات والتقارير التي يحتاجها المستفيدون.

2- **تحديد بدائل مكونات النظام:** يقوم المحلل بتحديد البدائل المختلفة لتكوين بنية النظام من حيث البحث عن التجهيزات الأفضل في إتمام المعالجات المطلوبة.

3- **تقييم بدائل تكوينات النظام:** يعمل المحلل بالقرب من المدير لتقييم البدائل المقترحة للوصول إلى البديل الأفضل للنظام الفرعي القادر على إيفاء معايير الأداء المطلوبة مع أخذ القيود المختلفة بعين الاعتبار.

4- **اختيار أفضل تكوين:** يقوم المحلل بتقييم جميع تكوينات النظم الفرعية ويقدم نصيحة متكاملة إلى المدير.

5- **إعداد مقترح تنفيذ:** يعد المحلل خطوط عريضة لمقترح التنفيذ تشمل الفوائد والتكاليف المتوقعة ويحوي مقترح التنفيذ الخطوط العريضة التالية: (ملخص تنفيذي، مقدمة، تعريف المشكلة، أهداف النظام، معايير الأداء، تصميم النظام، توصيات تنفيذ المشروع، الأثر المتوقع للنظام، خطة التنفيذ العامة، ملخص).

6- **قبول أو رفض تطبيق النظام:** تقدر الإدارة الفوائد والتكاليف المتوقعة من النظام، فإذا كانت الفوائد المتوقعة تفوق التكاليف المتوقعة فإنها ستعتمد تنفيذ النظام، وبعد إجازة النظام من قبل المدير يتجه النظام نحو مرحلة التنفيذ.

الفرع الثالث: مرحلة تنفيذ النظام

قبل بدا عملية تنفيذ النظام يجب أن تهيأ كل الظروف اللازمة حيث تتضمن عملية تنفيذ النظام الجديد تطبيق المواصفات المادية والمعنوية التي تم اختيارها في مرحلة تصميم بشكل فعلي[1]:

أولا: مفهوم التنفيذ: هو امتلاك وتكامل المواد المفاهيمية والمادية والتي تنتج نظام كامل.

ثانيا: خطوات مرحلة تنفيذ النظام: تتبع عدة خطوات هي:

1- **التخطيط للتنفيذ:** قبل وضع أي نظام جديد موضع التنفيذ، فلا بد على المديرين ومتخصصي النظم أن يملكوا فهما واضحا لعمل النظام.

2- **الإعلان عن التنفيذ:** لا بد من إعلان خطة التنفيذ كما في الدراسة، والهدف من هذا الإعلان تبليغ العاملين في اتخاذ القرار لتنفيذ النظام الجديد.

3- **الحصول على موارد الأجهزة:** يجعل تصميم النظام الموردين جاهزين لتقديم التجهيزات والتقسيمات المختلفة للنظام، حيث يقدم كل مورد عرض بالتجهيزات ضمن الوصف الوظيفي لها، وعندما تصل جميع العروض من الموردين يتم دراستها وتحليلها من قبل لجنة توجيه نظم المعلومات الإدارية.

4- **الحصول على موارد البرمجيات:** يستخدم المبرمجين وثيقة محللي النظم كنقطة أولى عندما تقرر الشركة إنشاء تطبيقات البرمجيات الخاصة بها.

5- **تجهيزات قاعدة البيانات:** تشمل جميع البيانات المتعلقة بالأنشطة.

1- فايز جمعة صالح النجار: مرجع سابق، ص ص322-324.

6- **إعداد التسهيلات المادية:** عندما لا تكون أجهزة النظام متوائمة مع التسهيلات الموجودة، فمن الضروري الاستمرار في بناء نظام جديد أو إعادة النمذجة للنظام القائم.

7- **تثقيف المشاركين والمستخدمين:** النظام الجديد سوف يؤثر على الأفراد العاملين، لذل يتوجب تثقيفهم حول الإدارة التي سيؤدونها في النظام.

8- **التحول:** هي عملية التغيير من نظام قديم إلى نظام جديد، وتعتبر عملية التحول جزءا من دورة حياة التطوير للنظم، وهناك أربعة سبل لإجراء التحول وهي: التحول المباشر، التحول الموازي، التحول التدريجي، التحول التجريبي[1]

الفرع الرابع: مرحلة إدامة النظام: تتضمن إدامة النظام التعديلات التي تجرى على النظام لإزالة أي أخطاء إضافية قد تحدث في بيئة النظام وتتطلب تغيرات في التصميم أو البرمجيات للإيفاء بالمتطلبات المستجدة لمعالجة البيانات. وتدعى التعديلات التي تجرى على النظام في هذه الحالة إدامة النظام، وأسباب إدامة النظام هي[2]:

1- **تصحيح الأخطاء:** قد يحدث في النظام خطأ برمجيات يسبب نتيجة خاطئة أو غير مناسبة لما هو مطلوب، لذا يجب تصحيح هذه الأخطاء.

2- **الحفاظ على النظام الصحيح:** قد تحدث تغيرات خلال الزمن في بيئة النظام تتطلب تغيرات وتعديلات في التصميم.

3- **تحسين النظام:** قد يرى المديرين عند استخدام النظام حاجة للتحسين، وهذه الاقتراحات تمر إلى متخصصي النظم الذين يعملون على تعديلات النظام.

1- فايز جمعة صالح النجار: مرجع سابق، ص325.

2- المرجع نفسه، ص ص328،329.

المطلب الثاني: أمن ورقابة نظم المعلومات

تعمل نظم المعلومات على توفير المعلومة المناسبة للإدارة والمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القـرارات المختلفة، ونظرا لأهمية هذه المعلومات لمستخدميها لا بد من تامين البيئة المستقرة لها، والعمل للحفاظ عليها عن طريق تامين الأمن والرقابة المستمرة لنظم المعلومات.

الفرع الأول: الرقابة على نظم المعلومات: تتمثل الرقابة على نظم المعلومات في الطرق والسياسات والإجراءات المتبعة للتأكد من توفير الحماية لأصول المنظمة والدقة والموثوقية في تقاريرها والتطبيقات العملياتية للإدارة، وللرقابة على نظم المعلومات هناك أنواع لذلك نوجزها فيما يلي[1]:

أولا: الرقابة العامة: هي الرقابة الإجمالية والتي تؤسس هيكل لمراقبة التصميم وتشمل على الرقابة على البرامج، الرقابة المادية، الرقابة على التشغيل، الرقابة على امن البيانات، الرقابة على التنفيذ، الرقابة الإدارية.

ثانيا: الرقابة على التطبيقات: هي سيطرة خاصة جوهرية لكل التطبيقات الحاسب تمثل إجراءات يدوية أو مؤتمتة للتأكد من أن البيانات المصرح بها هي تامة ومعالجة بدقة، ويمكن تصنيفها إلى : الرقابة على المدخلات، الرقابي على المعالجة، الرقابة على المخرجات.

الفرع الثاني: أمن المعلومات

لحماية البيانات التي تدخل النظام وتساعد في اتخاذ القرارات يجب توفير أمن على كل من النظام والمعلومات وذلك كما يلي[2]:

1- فايز جمعة صالح النجار: مرجع سابق، ص ص231-235.

2- المرجع نفسه، ص ص236،237.

أولا: أمن النظام: يشير مفهوم امن النظام إلى حماية مصادر معلومات المنشاة من السرقة أو الاستخدامات غير الصحيحة مثل: منع تغيير المعلومات، أو إلغائها، أو الاستفادة منها بطريقة غير شرعية.

ثانيا: أمن المعلومات: هي حماية التجهيزات الحاسوبية وغير الحاسوبية والتسهيلات والبيانات والمعلومات من الأخطار فهي مجموعة الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستخدمها المنظمة للمحافظة على المعلومات وسريتها سواء من الأخطار الداخلية أو الخارجية، سواء قبل أو بعد إدخال المعلومات إلى الحاسب وهناك عناصر أساسية لنظام امن المعلومات تتمثل في:

1- **الخصوصية:** وهو ترك الإفراد لوحدهم دون مراقبة من قبل الإفراد أو المنظمات أو حكومات أخرى.

2- **السلامة:** هي التأكد من أن محتوى المعلومة لم يتم تعديله أو العبث به.

3- **الإثبات:** القدرة على إثبات شخصية الطرف الأخر على الشبكة، وإثبات شخصية الموقع.

4- **توفير المعلومات:** التأكد من توفر المعلومة واستمرار عمل نظام المعلومات.

5- **عدم الإنكار:** ضمان عدم إنكار الشخص الذي قام بتصرف ما متصل بالمعلومات أو مواقعها بأنه هو الذي قام بهذا التصرف.

6- **ضبط الدخول:** هي تحديد السياسات والإجراءات والصلاحيات، وتحديد مناطق الاستخدام المسموحة لكل مستخدم وأوقاته لمنع دخول من لا يملك حق شرعي إلى نظام المعلومات سواء من الداخل أو الخارج.

الشكل التالي سيوضح لنا العناصر الرئيسية لنظام امن المعلومات:

الشكل رقم (03): العناصر الرئيسية لنظام أمن المعلومات

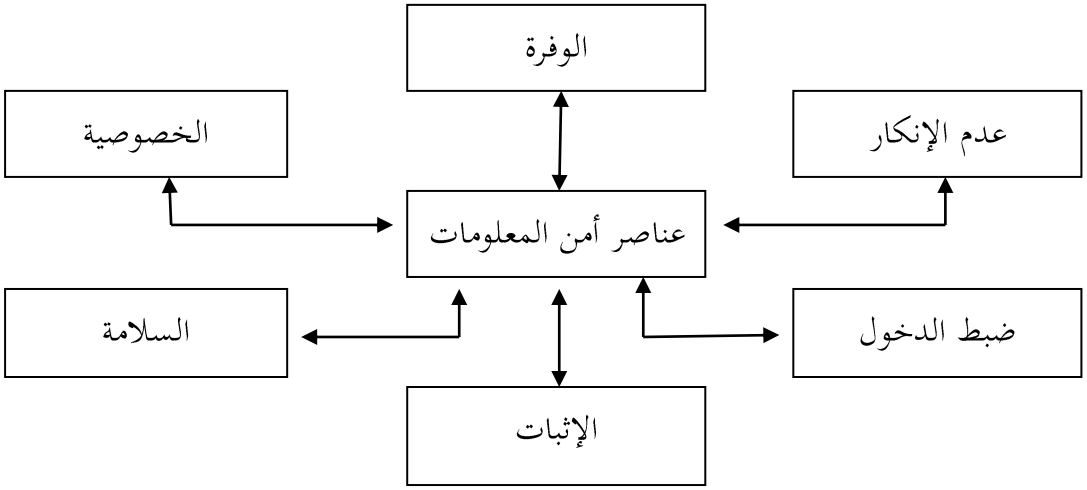

المصدر: تم إعداده بناءا على المعلومات السابقة.

هذه العناصر تعمل على ضمان الحماية للبيانات والوقاية من المخاطر التي تتعرض لها المعلومات وقواعدها.

المطلب الثالث: أسباب نجاح وفشل نظم المعلومات

هناك العديد من العوامل التي تمثل مسببات نجاح وفشل نظم المعلومات وهي:

الفرع الأول: محددات نجاح نظم المعلومات: من بين الأسباب التي أدت إلى نجاح نظام المعلومات ما يلي[1]:

أولا: درجة مشاركة المستخدم: يشير مفهوم المشاركة إلى مجموعة الأنشطة التي يتم القيام بها بواسطة المستخدمين أو من يمثلونهم في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ النظام. تكون المشاركة مباشرة في حالة اشتراك جميع المستخدمين في تطوير النظام وتكون غير مباشرة عندما يشترك ممثلين عنهم في اللجنة المشرفة على تطوير النظام.

1- منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد: مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص294-299.

وتعتبر المشاركة حقيقة عندما ينتج عنها تأثير في القرارات التي يتم اتخاذها خلال مراحل إنشاء النظام.

ثانيا: دعم الإدارة العليا للنظام: ينعكس تدعيم الإدارة العليا للنظام على كل من المصممين والمستخدمين حيث يدرك الطرفان أن مشاركتهما في تطوير النظام ستكون موضع الاهتمام والرعاية من الإدارة. كما أن مساندة الإدارة العليا تضمن توفير الموارد الكافية لضمان استمرار ونجاح النظام، ومن ناحية أخرى تلعب مساندة الإدارة العليا دورا كبيرا في انتشار استخدام النظام وزيادة قبوله لدى المرؤوسين.

ثالثا: الخصائص الشخصية للمستخدمين: ترجع العلاقة بين الخصائص الشخصية ونجاح نظم المعلومات إلى أن هذه العوامل تؤثر على كيفية تفسير الأفراد للمعلومات، كما أنها من محددات أسلوب تشغيلهم للمعلومات. حيث يتعامل المديرون مع نظام المعلومات من خلال خصائصهم المميزة والفريدة والناتجة عن خبراتهم وخلفياتهم المختلفة.

رابعا: خصائص القرارات وبيئة العمل: أشارت العديد من بحوث نظم المعلومات إلى أهمية خصائص قرارات وبيئة عمل المستخدم في تحديد نجاح وفعالية النظام. وتعتبر درجة هيكلة القرارات بالإضافة إلى تغير وتعقد العمل من العوامل المرتبطة بنجاح نظم المعلومات.

1- درجة هيكلة القرارات: تعتبر القرارات هيكلية إلى المدى الذي تكون فيه متكررة وغير جديدة وهناك طريقة محددة ومعروفة للتعامل معها في حين تكون القرارات غير الهيكلية إلى المدى الذي تكون فيه جديدة، وغير محددة، وهامة، ولا توجد طريقة محددة لمعالجتها إما لأنها لم تظهر من قبل، أو لأنها بطبيعة تكوينها معقدة وغير واضحة أو لأنها هامة بحيث تستحق معالجة خاصة بها.

2- خصائص بيئة عمل المستخدمين: تحدد بيئة عمل المنظمة خصائص المعلومات اللازم توفيرها من خلال نظام المعلومات، وشكل هذه المعلومة وكيف يتم تقديمها، ويمكن تعريف بيئة المنظمة على أنها: مجموعة العوامل المادية والاجتماعية التي تؤثر بطريقة مباشرة في سلوك اتخاذ القرارات بواسطة الإفراد داخل المنظمة.

الفرع الثاني: محددات فشل نظام المعلومات: من المحددات التي أدت إلى فشل نظم المعلومات داخل المنظمات ما يلي[1]:

أولا: الاهتمام بالأجهزة وليس الأهداف: يميل المشتغلون بنظم المعلومات إلى تقديم تكنولوجيا معلومات مبتكرة ومتقدمة لمقابلة احتياجات المنظمة من المعلومات. وغالبا ما يركز هؤلاء الفنيون على كفاءة الأجهزة والبرمجيات المستخدمة بدلا من التركيز على أهداف الأداء التنظيمي. كما تتجه بعض المنظمات على اقتناء نظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي بغرض إحلال هذه النظم محل العنصر البشري، وليس بهدف زيادة قدرات وإمكانيات العنصر البشري.

ثانيا: سوء تحديد الاحتياجات من المعلومات: إذ لم يتم إعطاء وقت كافي وبذل عناية خاصة عند تحديد الاحتياجات من المعلومات، فإن هذا سوف يؤدي إلى تحديد مواصفات غير مناسبة في نظم المعلومات التي يتم تصميمها أو اقتناءها. وغالبا ما يؤدي سوء تحديد الاحتياجات منذ البداية إلى مشاكل في استخدام نظم المعلومات، وأيضا إلى عدم توافق النظم المستخدمة مع الاحتياجات التنظيمية.

ثالثا: عدم الدقة في طلب موارد المعلومات: غالبا ما يكون عدم الرضا المرتبط بتشغيل أجهزة وبرمجيات نظم المعلومات ناتج من عدم قيام المنظمة بطلب موارد المعلومات بنفس درجة الحرص التي تطلب بها الموارد الأخرى.

[1]- محمد عبد العليم صابر: مرجع سابق، ص ص179-181.

رابعا: عدم المشاركة السليمة من مستخدمي النظام: من المفضل أن يسمح أخصائي نظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي لمستخدمي هذه النظم بالمشاركة في مسؤولية تشغيل المعلومات. فمعظم أخصائي نظم المعلومات لا يحبذون التفاعل المباشر مع مستخدمي النظم، لان مستخدمي النظم غالبا ما يكون لديهم مهام أساسية يودون إنجازها، مما يقلل من فرص تعاونهم مع أخصائي نظم المعلومات.

خامسا: النزاع بين أخصائي ومستخدمي نظم المعلومات: عادة ما تتباين الخلفية التعليمية والثقافية لأخصائي النظم عن الخلفية التعليمية والثقافية لمستخدميها. كما تختلف اهتمامات وجهات نظر كل منهما بشأن الكثير من الأمور التنظيمية والتكنولوجية. وتنعكس هذه الاختلافات في تباين المداخل التي يستخدمها كل طرف في حل المشكلات.

خلاصة الفصل:

تمثل المعلومات عنصرا هاما في حياتنا المعاصرة فقد أصبحت مورد استراتيجيا تعتمد عليه المنظمات في مواجهة ظروف المنافسة، فالبيئة التي تحيط بالمنظمات الآن تتصف بالتغير المستمر والسريع والمواكب وهذا التغير يفرض على أي منظمة أن يتوافر لديها نظاما يمكن من خلاله توفير ما تحتاج إليه من معلومات تساعد فيتقيم الأداء وصناعة مختلف القرارات.

فتم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم كل من النظم، المعلومات، ونظم المعلومات، وتم إبراز الوظائف الأساسية لنظم المعلومات والأهداف التي تسعى إليها، كما تناولنا كذلك دورة حياة نظام المعلومات وكيفية الرقابة وحماية المعلومات أثناء معالجتها واستخدامها.

لذا فنظم المعلومات هي العنصر الحيوي داخل المنظمات ولا يمكن أن نتجاهل بان نظم المعلومات هو تكامل العنصر البشري مع الوسائل المادية (الآلات، الحاسوب...) حيث يسهر العنصر البشري على إعداد المعلومات المناسبة في الوقت اللازم لذا وجب تحديد نظام معلومات كلما تطلب ذلك. وقد اتسع استخدام نظم المعلومات بشكل كبير في قطاع المصارف، لسرعته في إنجاز العمليات المصرفية وتقليله للوقت والجهد ودقته في إعداد القوائم والتخفيض من التكلفة وتحسين الجودة وتقديم خدمة جيدة للزبائن.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والمفاهيمي
للتهرب الجبائي

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التهرب الجبائي من انشغالات المشرع. حيث أنها تقلص من أهمية النظام الجبائي وتهدد وجوده أي أن ظاهرة التهرب الجبائي قديمة بحيث اقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها. كما أنها ظاهرة عالمية. إذ نجدها في جميع الدول مع اختلاف مستوياتها ومنذ السبعينات ازدادت أهمية هذه الظاهرة بسبب النمو السريع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز الميزاني. وهي مشكلة قد تبدو صغيرة ولكنها كبيرة، ونعتقد أنها في الجزائر من الحجم الكبير جدا. ونظرا للدور الهام الذي تؤديه الضريبة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إذ تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة. ومساهمتها وصياغة السياسة التنموية. لذلك يترتب على التهرب عدة انعكاسات سلبية تضر بالاقتصاد الوطني، مما يقتضي مكافحة هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إعطاء تعاريف دقيقة للتهرب الجبائي بحيث اعتمدنا على المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: ماهية التهرب الجبائي.

المبحث الثاني: أثار التهرب الجبائي.

المبحث الثالث: أقسام التهرب وطرق قياسه.

المبحث الأول: ماهية التهرب الجبائي

المطلب الأول: تعريف التهرب الجبائي:

إن المتتبع للحياة الاقتصادية لأي بلد كان ومهما كانت درجة التقدم فيه إلا ونجد أنه يحتوي على نسبة من الخسارة في مستوى الحصيلة الضريبة الإجمالية، والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى التهرب الجبائي.

سنحاول التعرف على التهرب الجبائي من خلال ذكر بعض التعاريف التي جاء بها البعض الباحثين في هذه الظاهرة وهذا باختلاف وجهات نظره القانونية والاقتصادية.

ومن اجل ذلك هناك صعوبة في تحديد تعريف واحد دقيق للتهرب الجبائي.

يعرفها "لوسيان مهال" "بأنها ليست إلاّ تحايلا على القانون الجبائي بهدف التخلص من فرض ضريبة أو من أجل تخفيض الوعاء الجبائي الخاضع"[1].

إنّ هذا التعريف له صيغة قانونية من خلاله يركز "مهال" في تعريف التهرب على نوع واحد من المكلفين بالضريبة، وعلى حسن أو سوء نية تقدير العناصر الخاضعة للضريبة كما أنه يرتكز على الفرد المادي الذي يسعى للهروب من أداء واجبه الجبائي. فبالنسبة للمكلف الأول فإنّه لا يوجد هناك تهرب ضريبي إذا كانت الإدارة الجبائية هي التي قدرت قيمة الوعاء الجبائي، ففي هذه الحالة فإن المكلف بالضريبة غير مسؤول وبالتالي حسب "مهال" لا يوجد هناك تهرب. أما الفرد الثاني فهو صريح عن سوء نية بتعديه على القانون الجبائي، وبالتالي وجود تهرب.

في الحقيقة لا نستطيع معرفة أو تحديدا المكلفين الذين يرتكبون هذه الأخطاء على حسن أو سوء النية، فإنّ يبقون دائما في وجهة نظر الإدارة الجبائية سلبيون لذلك فإن درجة العقاب والجزاء تكون واحدة بالنسبة للاثنين.

---

[1] –A. Margairez, La fraud fiscale et ses succédanés, deuxième Edition- corrigée, 1977, p27.

يقول كميل أن " التهرب الجبائي يكمن أو يمس كل الحركات المادية وكل العمليات المحاسبية وكل العقود القانونية، كل المحاولات التي يسعى المكلف بالضريبة سواء بالكل أو بالجزء من فرض الضريبة أو المصالح الجبائية".

وما يلاحظ أن هذا التعريف يحدد تقريبا كل الطرق أو البعض منها التي يستعملها المكلف جاهدا من أجل التخلص من فرض الضريبة إلاّ أنه لا يتناول نقطة هامة. وهي النقص الذي يحصل من فرض الضريبة على مستوى خزينة الدولة الذي ينعكس بدوره على أهداف التنمية الاقتصادية والإنفاق الاجتماعي للدولة.

كما يعرفه " ناصر مراد " بأنه ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر. ولتحقيق التهرب الجبائي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة"[1].

ولتعريف التهرب الجبائي بطريقة شاملة يمكن أن نقول" بأنه عبارة عن جميع المخالفات القانونية التي تعني عدم الامتثال للتشريع الجبائي أو استعمال الفجوات القانونية لصالح التملص من دفع الواجب الجبائي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر في الحركات المادية والعمليات المحاسبية سواء بكل أو بجزء المبلغ الواجب الدفع لخزينة الدولة الذي تستعمله الدولة من أجل تغطية نفقاتها الاجتماعية وأهدافها الاقتصادية من اجل الوصول بالمجتمع والاقتصاد الوطني إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية "[2].

[1]– ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، قرطبة للنشر والتوزيع، 2004، ص06.

[2]– يحياوي نصيرة، مرجع سابق، ص 42.

المطلب الثاني: مفهوم التهرب الجبائي حسب الشريعة الإسلامية

باعتبار الزكاة فريضة أساسية وإحدى أركان النظام الإسلامي، إذ أنها تعتبر أداة تعبدية واقتصادية في نفس الوقت.

"وأنّ الزكاة تلعب دورا أساسيا في نظرية الاقتصاد العام، أما في الاقتصاد الإسلامي فهي مفروضة على الثروة الصافية، سواء كانت مستعملة أو معطلة وسواء كان استعمالها في الأعمال والمشاريع الإنتاجية أم الأدوات ومواد الرفاه كالحلي وذلك طبقا للنسب المطبقة"[1].

فنظرة الإسلام إلى المتهربين والمتمثلين في غير المؤدين لفريضة الزكاة سواء كانوا جاحدين أو ممتنعين لهذه الفريضة فقد عاملهم الإسلام معاملة قاسية وعاقبهم على ذلك بأقصى عقوبة ويتجلى ذلك في أنّ من منع الزكاة جاحد لفريضتها كفرا ومن منعها بخلا مع إقراره بوجودها آثم وأخذت منه كرها مع التعزيز وإن قاتل دونها قوتل حتى يخضع لأمر الله. يؤدى الزكاة لقوله تعالى" فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين" وقوله صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنّ محمدا رسولا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإن فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله). أي أنّ النظام الجبائي في الشريعة الإسلامية ومفهومه للتهرب من الزكاة تتضح في محاربته هو الامتناع عن أداء ركن من أركان الإسلام وأداة بناء الدولة الإسلامية. وقد ذكرنا هذا المفهوم هنا ليس على سبيل دراسة النظام الجبائي في الإسلام الذي يعتبر الركن الأساسي فيه ، ولكن لا يفهم أن الزكاة هي الفريضة فقط بل تقوم بجانبها الضرائب الأخرى.

---

[1]– منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الإســـلامي)، دار الفكر، الكويت الطبعة الأولى، ص 02

ولا يفهم أن الزكاة هي ضريبة فقد اعتبرها الباحث منذر قحف مثل الزكاة وليست هي الزكاة إلا أن الباحث عيسى عبده لا يوافقه على ذلك لكون الزكاة فريضة دينية لها بعد روحي[1] وهذا ينعدم في الضريبة مع أنها تشبهها في الكثير من جوانبها من حيث أنها اقتطاع إجباري وكونها تفرض سنويا وأنها اقتطاع نسبي وكونها تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية إلا أنّه بجانب الزكاة في النظام الاقتصادي توجد ضرائب أخرى هي الخراج الجزية وزكاة الفطر لقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الخراج على اليهود والنصارى وليس على المسلمين خراج)[2]. وهو يفرض في شكل ضريبة عقارية على الأراضي الزراعية وجدت قبل الإسلام وأقرها الخليفة عمر بن الخطاب بعد الفتوحات الإسلامية، يحدده أخصائيون يعينهم الخليفة. أما الجزية فهي تفرض من قبل الدولة الإسلامية على غير المسلمين مقابل حمايتها لهم وذلك لكونهم لا يشاركون في الحروب التي يقودها المسلمون مع أعدائهم وهي تفرض على الرؤوس لقوله صلى الله عليه وسلم (ليس على المسلم جزية)[3].

إلا أنّ زكاة الفطر تدفع قبل صلاة عيد الفطر مباشرة من الفرد الغني إلى الفقير دون تدخل الدولة. كما ظهرت ضرائب أخرى اقتضتها الظروف والتطورات التي عرفتها الدولة الإسلامية مثل ضريبة العشور وهي تعد بمثابة الضرائب الجمركية تفرض على البضائع المشروعة الداخلة أو العابرة بأرض الدولة الإسلامية.

وفي جميع هذه الأنواع من الضرائب تعاقب الشريعة الإسلامية الممتنع عن أدائها وهي بذلك تعاقب وتحارب المتهرب منها.

ويعتبر الضبط الداخلي (الذاتي) أهم الضوابط التي تحد من التهرب من دفع الزكاة، كونها فريضة وركن من أركان الدين لأن المكلف بها قد يفلت من رقابة

---

[1]– عبد المجيد فدى، النظام الضريبي في النظم الاقتصادية، رسالة ماجستير، الجزائر، 1991، ص 117– 118.

[2]– محمد الغزالي، الإسلام والأوضاع الاقتصادية، الجزائر، مكتبة الرحاب، دون تاريخ، ص 172.

[3]– صالح رويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 179.

المجتمع الكبير والمجتمع المحلي، إلا أنّه لا يستطيع الإفلات من الضبط الذاتي وبالتالي فالزكاة تدفع بأهم مبدأ من مبادئ الضريبة وهي الملاءمة والاقتصاد ومن الإنفاق والعدالة.

المطلب الثالث: أشكال التهرب الجبائي:

إن اختلاف طرق وأشكال التهرب الجبائي تجعلنا نصنف هذه الظاهرة إلى عدة أشكال وأنواع وهذا مشروعيته وكذا درجة تعمده ومن حيث المكان الذي وقع فيه.

الفرع الأول: التهرب المشروع والتهرب غير المشروع

1- التهرب المشروع: L'évasion fiscale

يقصد بتجنب الضريبة أن يتخلّص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الجبائي القائم وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة حالات لذلك التهرب الجبائي الجبائي هي[1]:

أ-تهرب ضريبي جبائي ناتج عن تغير سلوك المكلف:

وذلك من خلال بعض السلوكات التي يتخذها المكلف بغرض تجنب الضريبة والتي تتمثل فيما يلي:

-الامتناع من استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة بقصد تفادي دفعها.

- ترك النشاط الإنتاجي الذي يخضع إلى ضريبة مرتفعة، والانتقال إلى نشاط آخر خاضع لضريبة أقل.

ب- تهرب جبائي ينظمه التشريع الجبائي:

يستند هذا التهرب كون أن الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدّة أهداف مالية، اقتصادية واجتماعية، لذلك ينظم المشرع هذا التهرب المشروع لتحقيق

[1]- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 7.

أهداف معينة مثل إخضاع الأرباح المعاد استثمارها بالنسبة للشركات إلى معدل خاص 15% عوض 30% قص تشجيع الاستثمار.

ج- تهرب جبائي ناتج عن إهمال المشرع الجبائي:

قد يتحقق التهرب الجبائي نتيجة وجود ثغرات في القانون الجبائي، وهو ناتج عن إهمال المشرع، في هذه الحالة يقوم المكلف باستغلال ثغرات التشريع الجبائي، ومن أجل ذلك قد يستعين المكلف بأهل الخبرة والاختصاص لاكتشاف تلك الثغرات، فمثلا يستطيع المكلف تجنب الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بالتوصل إلى إعطاء نشاطه صفة غير تجارية من وجهة النظر القانونية رغم أنّ طبيعة نشاطه تجارية من الناحية الاقتصادية.

يتضح مما سبق أن التجنب الجبائي لا يعتبر تهربا حقيقيا. وذلك نظرا لعدم التجسد المادي للواقعة المنشئة للضريبة القانونية، لذلك يسعى المكلف استغلال هذه الأساليب حتى يقلص العبء الجبائي لكن نشير إلى أن التهرب الناتج عن وجود ثغرات في التشريع الجبائي غير مرغوب فيه حيث لا يسعى المشرع من خلاله تحقيق أي هدف عكس الحالات الأخرى، لذلك يجب معالجة هذه الثغرات لتحسين فعالية النظام الجبائي ، ضف إلى ذلك رغم احترام هذا التهرب الإطار الشرعي إلا أنه يظهر نقصا في التحضر وغياب الضمير الاجتماعي.

2- التهرب الغير مشروع:

هو التهرب من الضريبة بطريقة غير مشروعة أي بمخالفة مباشرة للقانون الجبائي بحيث يستعمل المكلف طرق الغش والاحتيال، مرتكبا بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون*.

* توجد عدة أشكال للعقوبة أهماه: دفع غرامة مالية، السجن لفترة معينة، حسب حجم التهرب، حجـز ممتلكـات المكلف، توقيف الحساب البنكي.

وفي هذا المجال توجد عدة مظاهر للغش الضريبي تتمثل فيما يلي[1]:

-عدم تقديم المكلف القانوني تصريح ضريبي عن النشاط الخاضع للضريبة معتمدا في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه، وفي هذه الحالة يكون التهرب كلي.

- إدخال السلع المستوردة من الخارج خفية أي عدم التصريح بها لدى الجمارك حتى لا يدفع عليها الضريبة الجمركية.

- تقديم تصريحات ناقصة أو غير صحيحة لدى إدارة الضرائب كأن يذكر في تصريحه دخلا أقل من دخله الحقيقي، أو يذكر قيمة السلعة المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية.

- المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة، مما يؤدي إلى تقليص الأرباح المفروضة عليها الضريبة وبالتالي تخفيض الضريبة المستحقة.

- تصنيف بعض المستوردات تحت بند جمركي مسموح بينما في الحقيقة تعود لبند جمركي محظور استيراده وهذا في الحقيقة عين التهريب.

- وحتى يعتبر أي سلوك تهرب غير مشروع يجب توفر عنصرين أساسين هما:

* العنصر المادي المتمثل في تخفيض الاقتطاع الضريبي بطرق غير مشروعة.

* توفر النية السيئة لذلك السلوك.

ورغم أن كلا الشكلين اللذين يمكن أن يتخذهما التهرب يهدفان للوصول إلى نفس الغاية وهي عدم الالتزام بأداء الضريبة، إلاّ أنّ التهرب غير مشروع يؤثر سلبا على فعالية النظام الضريبي دون أي مقابل إيجابي بينما التهرب المشروع قد يكون مقصودا من طرف المشرع لتحقيق أهداف معينة- اقتصادية، اجتماعية، سياسية، لذلك يجب مكافحة التهرب غير المشروع.

[1]- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الفرع الثاني: التهرب البسيط والتهرب المركب

التهرب البسيط: يقوم المكلف في هذا النوع بإعطاء معلومات وتصاريح خاطئة ومن أجل تخفيض مبلغ الضريبة وهناك التهرب البسيط والخطأ في إعطاء المعلومات، فالأول يكون بتعمد المكلف والثاني يكون إما سهوا أم إهمالا وعليه على الإدارة التأكد من طبيعة التهرب.

التهرب المركب: ويكون بعدم دفع المكلف للضريبة وهذا باستعمال مختلف الطرق والحيل ولتي ذكرت في المادة 303-1 من قانون الضرائب. وفي هذا النوع نلاحظ أن المكلف تكون له نية سابقة لعدم التزامه بواجباته الضريبية، ولهذا يجب على المشرع أن يطبق عليه كل العقوبات كي يردع مرتكبوها.

المطلب الرابع: طرق التهرب الجبائي:

لقد تنوعت أساليب التهرب الجبائي واختلفت باختلاف النشاط الممارس وبشكل عام يمكن أن يتم بطريقتين، طريقة تخفيض الإيرادات وطريقة تعظيم النفقات، وهذا ما يطلق عليه التهرب عن طريق العمليات الحسابية، أو يلجأ المكلف بالضريبة إلى تغيير الطريقة القانونية للتسجيل إلى وضعية مخالفة تماما لها، وهذا ما يطلق عليه التهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية.

الفرع الأول: التهرب عن طريق عمليات محاسبية

يمكن للمكلف أن يتهرب من دفع مستحقاته اتجاه الدولة عن طريق العمليات المحاسبية، يحاول فيها مطابقة الوثائق المحاسبية مع ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية والتي اختصرها Martinez في إحدى فقرات كتابه "التهرب الضريبي": إنّ ممارسة التهرب تمتد من التخفيض التافه لمبالغ المبيعات أو الاستيراد بدون تصريح إلى إهمال تسجيل كل الإيرادات مرورا بتضخيم أرقام التكاليف القابلة للخصم[1].

[1]- J.C Martinez; la fraude fiscale; p 74.

أولا: التخفيض من قيمة الإيرادات:

يعد هذا النوع من التهرب الأكثر شيوعا حيث يلجأ المكلف بالضريبة إلى تخفيض إيراداته وهذه الطريقة غالبا ما تعتمد من طرف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي الذين هم مجبرين على مسك محاسبة حقيقية، ويظهر هذا عن طريق الشراء بدون فواتير نقدا أي أن عمليات البيع لا تتم عن طريق الحسابات المصرفية، وهذا ما يؤدي إلى تسجيل عمليات بيع أقل بكثير مما هو محقق فعلا.

مثال: في إحدى المؤسسات تم بيع كمية من المنتوج "أ" قدرها 12000 وحدة بسعر 8000 دج للوحدة، وفي الدفاتر المحاسبية تم تسجيله بسعر 6000 دج للوحدة.

فالفرق هنا كما يلي:

-رقم الأعمال المحقق=1200×8000= 96.000.000 دج.

-رقم الأعمال المسجل في الدفاتر المحاسبية= 12000 × 6000= 72.000.000دج.

- إذن الفرق هو مبلغ قدره 24.000.000 دج لا يظهر في المحاسبة وبالتالي لا يخضع للضريبة.

وهكذا تبرز قدرة المكلف على نشويه الحقائق انطلاقا من التصريح مستعملا في ذلك طريقة البيع بدون فواتير أو وصلات للبيع لمسح آثار العمليات المحققة أو تحرير فواتير وهمية قابلة للاسترجاع Factures récupérable أو فواتير الطرق Factures de routes يظهرها الزبون في حالة طلبها من مصالح الرقابة أو الدرك الوطني من خلال تنقله في الأسواق والمدن، وعند إجراء عملية شراء جديدة يعيد الفواتير للمورد ويحصل على فواتير وهمية أخرى، بكميات وتواريخ وأصناف حقيقية.

كما يقوم المكلف بتسجيل قيمة المبيعات بأقل من أسعارها الحقيقية، وهذا مع موافقة الزبون بذلك لكونه يعيد بيعها بأسعارها الحقيقية مع إصدار فواتير هو الآخر للزبون بقيم أقل، وهذا بالاتفاق مع الزبون نفسه.

ثانيا: تخفيض التكاليف:

من أبرز مظاهر التهرب وأشبعها تلك المتجسدة في التعليل من قاعدة الاقتطاع" مبالغ الأرباح ومن رقم الأعمال أو في الرفع من نفقات وتكاليف الخصم"[1]

حيث أتاح المشرع للمكلف حسم الأعباء المباشرة والحقيقية التي تتحملها المؤسسة من خلال نشاطها. كما حدد لأجل ذلك شروطا هي:

- أن تكون النفقة متعلقة بنشاط المؤسسة.
- أن تكون موظفة في مصالح المؤسسة.
- أن تكون خلال السنة المالية (داخل الدورة).
- أن تكون مبررة بوسائل رسمية.

غير آن المكلف بالضريبة غالبا ما يلجا إلى مخالفة هذه الشروط، ويعمل على تضخيم هذه الأعباء عن طريق تسجيل أجور عمال وهمية أو بتضخيم قيمة فواتير المصاريف المتنوعة، أو حساب قيمة الاهتلاك بطرق مخالفة للقوانين كإهتلاك استثمارات قديمة سبق إهتلاكها أو حساب الاهتلاك للرسم على القيمة المضافة المسترجعة.

1- المستخدمين الوهميين:

يقوم المكلف بتقييد أجور ورواتب مستخدمين لا وجود لهم على ارض الواقع. يقول Markli et Margairaz في هذا الإطار، هناك حالة رواتب وهمية مسجلة من طرف المؤسسة لصالح مستخدمين حقيقيين، هؤلاء المستخدمين من المفروض أن

[1]- J.C Martinez; op.cit.; p 71.

يقدموا أعمال جد مهمة، لكن في الحقيقة فإنهم يقومون بأي نشاط في المؤسسة وعليه فيمكن أن يكون المستخدمين حقيقيين لكن وظائفهم ثانوية كتسجيل محاسب في الوثائق الإدارية الرسمية في وظيفة مدير تجاري مثلا.

2- **حساب الاستهلاك:**

كتحميل الأعباء التالية:

- مصاريف صيانة (سيارة أو منزل).
- تكاليف الهاتف أو الكهرباء أو تكاليف أخرى شخصية.
- شراء مواد ولوازم بمبالغ مرتفعة جدا ومبالغ فيها.

3- حساب الاهتلاك:

بما أنّ الاهتلاك هو تناقص قيمة الأصول الثابتة وهو من الناحية المحاسبية عبء نظري تتحمله المؤسسة لذلك فإن المشرع سمح للمكلف بالضريبة خصمه من الأرباح المحققة معتمدا على ذلك بالشروط التالية:

- الاهتلاك يمس الأصول الثابتة.
- أن تكون هذه الأصول محل الاستغلال.
- لا تتجاوز مجموع إهتلاك القيمة الاسمية للأصول.
- أن تقيد الإهتلاكات محاسبيا.
- كما أن المشرع لم يحدد معدلات الإهتلاكات، يمكن للمؤسسة باعتمادها لمعدل معين يطبق الاهتلاك لأصل من أصولها الثابتة فلا يمكن لها أن تتجاوز قيمته الاسمية.

غير أن المكلف بالضريبة يلجأ إلى التحايل على القانون وذلك بحساب قيمة الإهتلاكات بواسطة إضافة الرسم على القيمة المضافة مع استرجاعه له أو يطبق

الإهتلاك على أصول مهتلكة أو يطبق الإهتلاك على أصول قد تتنازل عنها. كما أنه قد يلجأ إلى تقييد مؤونات غير مبررة.

الفرع الثاني: التهرب عن طريق العمليات القانونية والمادية.

يقوم المكلف بعمليات تجارية دون علم الإدارة الجبائية، كأن يشتري جزء من البضاعة بدون فواتير ويعيد بيعها بدون فواتير.

أولا: التهرب عن طريق العمليات المادية: ويتم ذلك عن طريق إخفاء مشتريات من بضائع ولوازم أو يمارس نشاطه خارج المناطق العمرانية بدون تصريح لذلك وعدم التصريح بهذه الأنشطة وقائمة المشتريات .

ثانيا: التهرب عن طريق العمليات القانونية: نعني بالتهرب عن طريق عمليات قانونية هو إحداث وضعية مخالفة للوضعية القانونية وذلك باستعمال تقنيات التهرب منها :

-تحقيق عدة مداخيل يصرح بها في عناوين مختلفة لإخضاعها لمعدلات منخفضة.

-الحصول على امتيازات جبائية وشبه جبائية في إطار الوكالة الوطنية لتدعيم الاستثمارات (APSI) أو الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) ثم يتم التنازل عن الاستثمارات المقتناة خارج الرسم مما يفوت على خزينة الدولة مبالغ ضخمة.

المطلب الخامس: أسباب التهرب الجبائي:

يرجع انتشار ظاهرة التهرب الجبائي إلى وجود بيئة توفرت فيها الشروط الملائمة لها والتي ساعدت في نموها واتساعها ، لذلك يعتبر وجود التهرب نتيجة توفر أسباب معينة والتي ترتبط بالمكلف وطبيعة النظام الضريبي المطبق والظروف الاقتصادية السائدة.

الفرع الأول: الأسباب المتعلقة بالمكلف

غالبا ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته والتي تندرج في إطار اعتبارات نفسية وأخلاقية ، فمظاهر عدم الانضباط الجبائي وضعف الوعي

الضريبي هو أساس كل نهرب يقوم به الفرد وهذا عندما ينظر إلى الضريبة بمفهوم خاطئ ، وهذه أهم الأسباب التي تؤدي بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبة.

أولا: الأسباب النفسية:

أ-تخلف الضريبة لدى المكلف شعورا بالضعف اتجاه السلطة التي تتمتع بجميع وسائل الإكراه على دفع جزء من أمواله لدولة ، الأمر الذي يجعله يقارن بين ما يمكن أن يفعله بذلك الجزء من الأموال عند عدم دفعها للدولة وما تفعله الدولة بذلك الجزء من تمويل نفقات كمالية ، كل هذا يرجع إلى ضعف المستوى الخلقي[1] الذي يحفز المكلف على التهرب من أداء الواجب الضريبي.

ب- ضعف الوعي الضريبي: والذي يقصد به شعور المواطن بواجبه نحو وطنه وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقى عليها من أعباء.

في هذا المجال تشكل وسائل الإعلام أداة هامة للتأثير على مستوى الوعي الضريبي، ويعتبر ضعف الوعي الضريبي في المجتمع من أبرز أسباب التهرب الجبائي.[2] بحيث نقص شعور الأفراد بواجبهم تجاه الدولة يدفعهم إلى التهرب وذلك لوجود بعض الاعتقادات الخاطئة عن الضريبة والتي نحصرها فيما يلي :

- الضريبة أداة للاغتصاب وإفقار الشعوب ويرجع هذا الاعتقاد إلى أسباب تاريخية ورثتها الشعوب عن الاستعمار.

- اعتبار الضريبة اقتطاع مالي دون مقابل وبالتالي أداة تعسف على أملاك الأفراد اعتقادا أن المتهرب من الضرائب إنما هو سارق شريف لأنه يسرق الدولة وهي شخص معنوي، وبالتالي فهو لا يضر بالآخرين كما هو الحال في السارق أو الخائن أو المخالف لنظام المرور. وحسب استطلاع الرأي العام في فرنسا حول تكييف

---

[1]- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص10

[2]- بوعزيز رضا، التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص40.

المتهرب من الضريبة اتضح أن 4 من الأفراد يعتبرونه بمثابة سارق و1 منهم بمثابة خائن لوطنه و18% منهم بمثابة شخص لا يحترم نظام مرور السيارات في حين أن 53% من الأفراد يعتبرونه كرجل أعمال يستغل الفرص للحفاظ على أمواله. كما أن 88% من الفرنسيين يبررون موقف المتهرب ولا يجدون ضرورة لمعاقبته.

– الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.

ونشير لأن الاعتبارات السابقة تختلف من شخص إلى آخر بحيث أن المكلف الذي يعتقد أن الضريبة المحملة عليه منصفة وعادلة نجدها أقل عبئا عليه لذلك يتقبلها، بعكس الذي يعتقد أنها ظلم وتعسف، نجدها تشكل عبئا ثقيلا عليه لذلك يرفضها ويسعى إلى التهرب منها.[1]

ثانيا: الأسباب الاجتماعية.

أي أن الأسباب الاجتماعية التي تجعل المكلف الضريبي يتهرب من أداء الضريبة هو عدم وجود عدالة ضريبية مطبقة على واقع الناس لذلك يتكون لديه حاجز ومانع، أما تنفيذ القوانين الضريبية وذلك بسبب عدم تقسيم الأعباء الضريبية بشكل يرضي المكلف ويتماشى مع حالته الاجتماعية بصفة عادلة وفقا لمستوى دخله، والمكلف بالضريبة يرى أن السياسة الضريبية بكل أجزائها لا يمكنها توفير وتحقيق عدالة اجتماعية، إلا أنه من أهدافها التقليل من التفاوت بين الفئات الاجتماعية وتحقيق تضامن اجتماعي ووطني بين مختلف فئات المجتمع، وفي هذا الصدد قامت الدولة بوضع استبيان طرحته على الخاضعين للضريبة عن طريق المديرية العامة للضرائب فكانت النتائج[2]:

[1] –Fixalite Direct. actes du séminaire organisé par D.G.I et F.M.I .1993 p 127/)

[2] – نصيرة يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

- 57.9% من مجموع المكلفين يعتبرون الضريبة تكليفا وواجبا ضروريا.
- 30.2 % من مجموع المكلفين يعتبرون الضريبة مساهمة لتغطية نفقات الدولة.
- 9 % من مجموع المكلفين يعتبرون الضريبة أداة من أدوات التضامن الوطني.
- 2.9 % من مجموع المكلفين يعتبرون الضريبة للتنظيم الاقتصادي.

وفي نفس الوقت توجد نقطة اجتماعية وعقائدية هامة، أي سبب خاص بالتركيبة الاجتماعية والعقائدية للمجتمع الجزائري، ففي مجتمعنا مثلا نجد أن الكثير من المكلفين لا يعتقدون بشرعية غرض الضرائب بنفس الأسلوب أو النظام المطبق في المجتمعات الغربية، خاصة وأن لكل مجتمع تركيبته الخاصة.

ثالثا: الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية.

إن فترات الكساد والأزمات التي يشهدها البلد، تعمل على انتشار التهرب الجبائي وزيادته بسبب قلة النقود وانخفاض مداخيل المكلفين، وتدهور القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، مما يصعب على المنتجين نقل عبء الضريبة لذا يدفعهم التهرب الجبائي، باستعمال مختلف الطرق المتاحة، بينما في فترات الرخاء والانتعاش الاقتصادي يقل ميل المكلفين للتهرب الضريبي بسبب كثرة النقود وارتفاع المدخول وتحسن القدرة الشرائية للأفراد، مما يسمح للمنتجين نقل عبء الضريبة إلى المستهلكين، عن طريق رفع أسعار منتجاتهم لذا يكون الدافع النفسي للتهرب لدى المكلف منخفضا.[1]

كما أن عدم تنظيم الاقتصاد الوطني وانتشار الاقتصاد الموازي، يؤدي إلى استمرارية وزيادة حجم التهرب، وذلك بسبب عدم ضبط السوق للسلع والخدمات وكذلك عدم ضمان حرية المنافسة التي تعتبر من أهم شروط شفافية المعاملات، بالإضافة إلى ذلك فان القطاع الموازي لا يعمل على عدم دفع الضرائب فقط، وإنما

[1]– ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر ، مرجع سابق ، ص ص 15–16.

يجعل إجراءات التحريض الجبائي[1] عديمة الجدوى، وبالتالي فان مبالغ نقدية هامة تتداول بحرية دون أن تخضع للمنطق العام للسياسة الاقتصادية، ولا يمكن للدولة محاربة هذا القطاع بصفة كلية لأنه يساهم في امتصاص نسبة ظاهرة البطالة، وكذا التخفيف من بعض الضغوط الاجتماعية.

رابعا: الوضعية المالية السيئة للمكلف.

تؤثر الحالة المالية للمكلف على التهرب ونطاقه، بحيث نجد أن ميل المكلف نحو التهرب يزيد كلما زاد عبء الضريبة عليه وساء مركزه المالي، فإمكانيته المالية القليلة تعطيه سببا إيجابيا للتهرب الضريبي الجبائي وتعطيه العذر بعدم الإحساس بالواجب الضريبي.[2]

الفرع الثاني: الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية.

تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الجبائي، لذلك كلما كانت الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة ، كلما سهل التهرب الضريبي، وترجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية، بالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة الفنية ونقـــص في الخبرة المهنية للموظفين في الإدارة، وذلك نتيجة ضعف الأجور في الوظيف العمومي وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات الضريبية، بالإضافة إلى ذلك توجد ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة الضريبية والتي ترتبط بالجانب الخلقي لموظفي إدارة الضرائب، والتي تتمثل في الرشوة بحيث أنها تعتبر أخطر من ضعف الكفاءة، وتندرج ضمن الفساد الضريبي، إن هذه الظاهرة ليست فقط نتيجة لنقص الرقابة من طرف السلطات المعنية وغياب العقوبة الصارمة ضد الموظفين

---

* التحريض الجبائي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئة معينة لغرض توجيه نشاطهم ويأخذ عدة أشكال منها الإعفاء الضريبي، التخفيض الضريبي، إمكانية نقل الخسائر.

[2]– نصيرة يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 87

المرتشين، ولكنها أيضا نتيجة للتنظيم السياسي والاجتماعي ويعتبر تفشي ظاهرة الرشوة في المصالح الضريبية عامة ومصلحة المراقبة والتحقيق خاصة، هي نتيجة انعدام المحفزات المادية والمعنوية للموظفين وضعف مستواهم الخلقي.

وفيما يتعلق بالإدارة الضريبية الجزائرية، فإنها تعاني من عدة مشاكل تتمثل فيما يلي:[1]

– لا تخضع الإطارات الضريبية لتكوين واحد، بحيث يوجد هيكلان مكلفان بتكوين هذه الإطارات، المعهد الوطني للمالية، ومعهد الاقتصاد الجمركي والجبائي، والبرامج بينهما متباينة، كما يغلب على هذا التكوين الطابع العام والواجب أن يكون ذا طابع دقيق متخصص حسب أنواع الضرائب وحسب الأوعية الضريبية.

– غياب المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية مثل روح التسويق، العلاقات العامة الإدارة بالمساهمة، لذلك يجب التركيز على تطوير تسيير الموارد البشرية وفق المفاهيم العلمية الحديثة المستندة على العلاقات الإنسانية.

– سيادة الأساليب الكلاسيكية في العمل الإداري، إذ لازالت الملفات تعالج بطريقة يدوية بطيئة.

– غياب الجهود للتعريف بالنظام الضريبي، والقيام بالتوعية سواء على مستوى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، في حين نجد أنه في الكثير من الدول مثل كندا، هناك تنسيق مع الوزارات الأخرى (التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي) من أجل نشر الثقافة والوعي الضريبي لدى الأفراد.

[1]– عبد المجيد فدى، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988–1995، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة لمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995، ص250.

– ضعف التكوين في المجال الضريبي، بحيث تفتقر برامج التكوين الموجودة حاليا إلى مضامين جديدة مثل أخلاقيات المهنة الضريبية، التسويق الاجتماعي والعلاقات العامة.

ونظرا للنقائص السابقة، والمشاكل التي تعاني منها الإدارة الضريبية، فإن النظام الضريبي الجزائري لازال بعيدا عن المعايير الدولية في الأداء الضريبي.

الفرع الثالث: الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي.

أدى اضطرار الدولة لاعتماد السياسة الضريبية أداة لتعديل سياسته التنموية تصطدم بالافتقار لنظام جبائي متطور يستجيب لمقتضيات التنمية.

توجد عوامل تؤثر على التهرب ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الضريبي ومدى استقرار التشريع الضريبي، والتي نجملها في العناصر التالية:

ثقل عبء الضريبة: والذي يشكل مبررا أساسيا لتهرب الأفراد من الضريبة، بحيث في حالة زيادة العبء الضريبي عن توقعات المكلفين،[1] واستعدادهم النفسي لتحمله مما يدفعهم إلى التهرب الضريبي.

تعقد النظام الضريبي الجبائي: أي أن الضريبة التي تتطلب إجراءات عديدة ومعقدة سواء أثناء ربطها أو تحصيلها، تدفع المكلفين إلى التهرب أي أن التهرب هو نتيجة سريعة لضريبة سيئة.[2]

ضعف العقاب المفروض على المتهرب: أي حجم العقاب الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضريبة يؤثر على التهرب الضريبي، بحيث أن المكلف يقارن درجة الخطر، فإذا كانت قيمة ذلك العقاب أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف اثر تهربه من الضريبة، ففي هذه الحالة يبتعد المكلف عن ذلك التهرب ويقلل منه، لكن إذا كانت

[1]– ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص12

[2]– نصيرة يحياوي ، مرجع سبق ذكره، ص65.

قيمة العقاب أقل من المبلغ الذي يعود على المكلف أو غير موجود تماما، ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي.[1]

عدم استقرار التشريع الضريبي: تؤدي التغييرات الدائمة في التشريع الضريبي إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين، كما تؤدي إلى عدم ثقة المكلف بالنظام الضريبي وبالتالي زيادة ميلهم للتهرب الضريبي.

ضعف الرقابة الضريبية: عندما يشعر المكلف بضعف الرقابة الضريبية أو عدم وجودها فإنه يزيد ميله للتهرب.

المبحث الثاني: آثار التهرب الجبائي.

تعتبر الضريبة عاملا من العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي، فان القيام بالتهرب لاشك سوف يؤثر عليه إذ يترتب على التهرب الضريبي آثار ضارة من عدة وجوه، فهو يضر بالخزينة حيث يقلل حصيلة الضرائب، كما يضر بالمكلفين الذين لا يستطيعون التهرب أو لا يرتضونه، فيتحملون عبء الضريبة بينما يفلت غيرهم من أدائها مما يؤدي إلى اختلال توزيع الأعباء المالية العامة، بل إن الدولة قد تضطر إلى رفع أسعار الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة لتعويض نقص الحصيلة الناجمة عن التهرب مما يزيد من أعباء دافعي الضرائب، وكذلك يضر التهرب بالمجتمع لما يؤدي إليه حرمان الدولة من الأموال مما يعطل قيامها بالمشروعات التي تخدمه، فضلا عما يؤدي إليه انتشار الغش المالي من إضعاف الخلق العام وعلاقات التضامن الواجبة بين أفراد الجماعة.

[1] Fixalite Direct. actes du séminaire organisé par D.G.I et F.M.I .1993 p 126)

المطلب الأول: الآثار المالية للتهرب الجبائي.

للتهرب الجبائي آثار مالية تتسبب في خسارة مالية للخزينة العمومية والتي يمكن أن تتمثل في الفرق بين النتائج المتوقعة والمحققة في الميزانية العامة للدولة، هذا الفرق الذي يمن أن نترجمه كما يلي:

القيمة الإجمالية للتهرب الجبائي=نتيجة متوقعة في الميزانية- نتيجة محققة.

بحيث تخسر الخزينة العمومية سنويا قيمة تتراوح بين خمسين إلى مائة مليار دينار جزائري الذي يعتبر نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي.

زيادة على ذلك، التهرب الجبائي يساهم في انخفاض قيمة العملة الوطنية، وذلك نتيجة لعملية اكتناز الأموال المتهرب منها وغير المصرح بها، والتي تبقى متداولة على مستوى السوق النقدية ،كما يترتب على التهرب عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية اتجاه مواطنيها[1]. وفي ظل عجز الميزانية تضطر الدولة إلى اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي واللجوء إلى الاقتراض إلا أن ذلك الاتجاه قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد المعني.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتهرب الجبائي.

للتهرب الجبائي آثار اقتصادية تنعكس على مستوى الاقتصاد الكلي كما أنه يؤثر على مستوى إنتاجية المؤسسات وإحداث اختلال على مستوى السوق الوطني وهو ما سوف نقوم بدراسته في الفروع التالية:

الفرع الأول: على مستوى الاقتصاد الكلي.

من بين نتائج التهرب الجبائي على الاقتصاد الكلي التي تنتج من التهرب عن طريق الامتناع عن القيام أو النشاط في استثمارها نتيجة لارتفاع معدلاتها الضريبية

[1]- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص17.

مثل الضريبة على العقارات فهي لا تخضع إلى عقوبة قانونية ولكنها تفقد المكلف استثمارات هامة كذلك في نطاق الاقتصاد الكلي[1] وتكون قد ساعدت في تهرب أموال واستثمارات مثلا إلى بلدان أجنبية عن طريق اقتناء سلع أجنبية واستبدال النشاطات الاستثمارية بنشاطات تجارية بسيطة. كما أن التهرب الجبائي يشكل أحد أسباب الخسارة في نتيجة صندوق الدولة، هذه الخسارة التي تؤدي بدورها إلى نتائج خاطئة على مستوى تكوين الادخارات العمومية وبالتالي مساهمة الدولة في هذا الإطار تتضاءل وهذا التناقص على مستوى الادخار العمومي ينعكس على القدرة الاستثمارية للدولة.

بالإضافة إلى ذلك فان انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار ويترتب على ذلك ركود اقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.[2]

إذن وجود التهرب الجبائي لا يقوم إلا بكبح وجود بعض الاستثمارات مثل الإنشاء والتعمير، السكن، المصانع...الخ.

الفرع الثاني: على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

بجانب التناقض على مستوى استثمارات وإعانات الدولة، التهرب الضريبي يوجد التشوهات أو الالتواءات الاقتصادية ومن أجل ذلك نجد أن المؤسسات التي تبحث على تعظيم أرباحها بواسطة أحسن وأنجع الوسائل التنظيمية، نجد أن التهرب يفتح أمامها أو يفرض نفسه على أنه أكبر إمكانية من أجل تعظيم أرباحها.

كما أنه يسمح للمؤسسة أن تخفض من أسعار عائداتها المالية وذلك لأن لها وسائل مالية تساعدها على تعويض ذلك النقص في أسعارها، وتفتح أمامها باب

---

[1]– نصيرة يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2]– ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص17.

المنافسة واسعا مع غيرها من المؤسسات المنتجة، أو المتاجرة في نفس المنتج وتستطيع في نفس الوقت أن تحتكر سوق المبيعات بواسطة تخفيض أسعار مبيعاتها.

المنتج أو التاجر مثلا الذي يقوم بعملية التهرب الجبائي يسمح له أن يضع أو يدخر مبالغ هامة بواسطتها يستطيع أن يؤثر في اختلال توازن السوق، إذ يستطيع أن يستدرج المنتجين الآخرين أو التجار إلى خسارة مالية هامة بواسطة البيع بأسعار منخفضة بالنسبة للأسعار التي يطرحها المتهربون في السوق. وخارجا على ذلك التهرب الضريبي وانعكاساته تنقص الوسائل التي كان من المنتظر أنها ترفع من مستوى النشاط الاقتصادي، فالمؤسسة التي كان منتظرا أن ترفع من مدخولها بواسطة إدخال طرف أكثر دقة في عملية الإنتاج أو التسيير تتراجع في الوقت الذي نجد أن التهرب يفتح أمامها وسيلة ربح سهلة للربح...[1] ومن أجل ذلك فان مستوى الإنتاج يضعف أكثر فأكثر وبالتالي ونظرا لهذا الانخفاض فان السكان الجزائريين سوف يتوجهون وبطريقة غير مباشرة إلى الخارج من أجل اقتناء سلع رفيعة وأكثر جودة وبأي سعر كان.

كما يضر التهرب الضريبي من ناحية أخرى بإنتاجية المؤسسة بحيث يعمل ذلك التهرب إلى توجه عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يسهل فيها التهرب حتى ولو كانت هذه الأنشطة ذات إنتاجية ضعيفة، وهذا على حساب المشروعات الأكثر كفاءة، بالإضافة إلى الإخلال بالتوازن الجهوي للمشاريع الاستثمارية، وتساهم ظاهرة التهرب في توجيه الاقتصاد الوطني نحو إرساء اقتصاد غير رسمي أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي والذي يحدث مشاكل عديدة تعرقل السير الحسن للاقتصاد الوطني.[2]

---

[1] Margairaz / la Fraud Fiscal ETCES , surredanés op , cit , P37.

[2]– ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي، مرجع سبق ذكره ، ص18.

الفرع الثالث: على مستوى السوق.

كما يستطيع المتهرب الجبائي أن يستعمل تلك الأموال المتهرب بها داخل مؤسسة الخاصة مثلا من أجل تجديد مؤسسته الإنتاجية وبالتالي تصبح تنتج بأكثر جودة وأكبر عدد.

نفس الشيء بالنسبة للتجار إذ يستطيعون أن يتوجهوا إلى سلع ذات جودة عالية، وبواسطة ذلك يمكنهم أن يجلبوا أموالا عالية عكس المنتجين والتجار النزيهين يعانون دائما من نقص السيولة المالية، وينعكس ذلك على إنتاجهم وتجارتهم، وبالتالي يصبح المتهربون هم المتحكمون في السوق على المدى الطويل.[1]

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للتهرب الجبائي.

يؤدي التهرب الجبائي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة، إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا من التهرب منها أي عدم عدالة توزيع العبء الضريبي وتؤدي كثرة التهرب الضريبي إلى لجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة، لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ذلك تصبح الضريبة عامل فساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي.[2]

أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاستثمارية فان تسييرها بطريقة أن أعطت الأولوية للقطاع العام حيث خول لها القانون بعض الصلاحيات المالية حيث

---

[1]– سومشاي ريتشوبان ، التمويل والتنمية، العدد 04 ، ديسمبر 1984 ، ص37.

[2]– ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، طبعة 2003 ، ص164.

كانت نفقاتها المالية تتلقاها الدولة بجانب بعض الامتيازات الجبائية والإعفاءات لأن هدفها في هذا السياق أي الدولة ليس تركيز المؤسسات أفقيا ولا عموديا مثل مثيلاتها في البلدان المتقدمة ولكن هو امتصاص البطالة الشيء الذي جعل الشركات الوطنية لا تسعى إلى الربح عكس القطاع الخاص الذي كان يسعى إلى الربح في الخفاء وكانت وسيلته هي التهرب خاصة وأن الجهاز الضريبي كان وما زال ضعيفا الشيء الذي جعل الشركات الوطنية تتخبط في مشاكل مالية خاصة أثناء انفتاحها على اقتصاد السوق واستقلالية المؤسسات، وهذا ما يفسر الحالة المالية والاقتصادية التي آلت إليها المؤسسات والسواق الوطنية حيث أصبحت تعج بالمنتوجات الأجنبية واضمحلال المنتوج الوطني بقدر كبير، وفي آخر المطاف يمكن أن نقول بأن التهرب الضريبي يدفع المواطنين إلى أن يخدعوا كل القوانين وهذا ما يخرب سلطات الدولة ويجعل المواطنين يتعودون على العيش في المخالفات، كما انه توجد فكرة تثار في هذا الإطار وهو أن المؤسسات التي تنتج منتوجا واحدا أو في إطار نفس طليعة النشاط (تجارية، صناعية) هي التي تؤثر على بعضها البعض أثناء ممارسة التهرب الجبائي، وصاحب الفكرة هو LAUR. لكن هذه الفكرة ليست صالحة دوما فقد يختلف التهرب حسب شكل المؤسسة سواء كانت (SARL) مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو (SNC) شركة تضامن... كما أن المنطقة التي تنشط فيها المؤسسة لها دورها أو انعكاسها على مدى تهربها كذلك كما أن هناك نقطة عملية قد تثار كذلك وهي: قد يقال ما دامت المؤسسات تستعمل الأموال المتهرب بها من أجل تجديد المؤسسة وإنتاج أجود، فهذا أثر إيجابي على مستوى العرض الكلي وبالتالي يمكننا القول أن التهرب ليس بالشبح الاقتصادي والاجتماعي كما يتصور بل هو سيف ذو حدين سلبي بالنسبة لخزينة الدولة وإيجابي بالنسبة للمؤسسات.[1]

[1]– نصيرة يحياوي، مرجع سابق، ص114.

ومن أجل ذلك نقول: أن المؤسسات لا تقوم بالتهرب الضريبي بصورة قانونية وصحيحة وإلا سهل ضبطها من طرف المصالح المتخصصة أي أنها تضر بالمؤسسات النزيهة كما سبق الإشارة إليه.

ثانيا أنها تستعمل تلك الأموال في نشاطات غير مصرح بها (غير رسمية). التي تخل بقانون السوق وتساهم في ظهور السوق الموازية التي تؤدي إلى التقليل من الحصيلة الضريبية ومن هنا لا يكون على المشرع زيادة التكلفة على النشاطات المصرح بها وتزايد عبئها عليها ونكون هنا قد أخللنا بمبدأ الضريبة الأساسي وهو: العدالة الضريبية ولا يكون أمام النشاطات المصرح بها والمكلفون النزيهون إلى التهرب الضريبي والذي ينتج عنه في آخر المطاف خلل اقتصادي لا يمكن التحكم فيه، ولا يمكن لهيئات الدولة أن تقوم بأي تحليل اقتصادي أو أي إجراء وذلك لأنها تبني قراراتها وتحليلها على إحصائيات بعيدة جدا عن الحقيقة.

المطلب الرابع: الآثار على فعالية النظام الضريبي.

يعتبر التهرب الجبائي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذلك فان انتشار ظاهرة التهرب الجبائي كدليل على عدم فعالية النظام الضريبي في هذا المجال نجد أن التهرب لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية، ويبتعد عن التكافل الاجتماعي، كما يقلص الإيرادات المالية للدولة، لذلك يعمل التهرب على عدم تحقيق أهداف السياسة الضريبية المالية، الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يقلص من أهمية الضريبة.

بناء على ما سبق، فان التهرب الجبائي ظاهرة اجتماعية خطيرة تضر بالاقتصاد الوطني، ولا تسمح الدول تنفيذ سياستها المالية لأهدافها التنموية، ونظرا للآثار التي تترتب على التهرب الجبائي فان مختلف التشريعات الضريبية تعمل على مكافحة هذا التهرب بشتى الوسائل المتاحة وإرساء نظام ضريبي فعال وعادل.[1]

1 ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، طبعة 2003 ، ص164

المبحث الثالث: أقسام التهرب الجبائي والمناهج المستخدمة لقياسه.

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة اجتماعية خطيرة، إذ يحدث عدة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، ولتشخيص هذه الظاهرة يجب قياس حجمها وتحديد نطاقها، بحيث أن الانشغالات الرئيسية للمشرع لا تكمن في وجود التهرب بل تحديد نطاقه، ونظرا لخصوصية التهرب، ويتجلى ذلك في تعدد طبيعة المتهربين وأشكال التهرب الضريبي لذلك من الصعب قياس التهرب الضريبي، وذلك لإمكانية إخفاء الثروة أو لان المعاملات تأخذ الطابع السري.[1]

إن هذا الوضع قد يؤدي إلى تضارب الأرقام حول حجم التهرب، مما يصعب التشخيص الدقيق لتلك الظاهرة، ولتقليص ذلك التفاوت يجب استخدام أدوات دقيقة للقياس مثل المعادلات الرياضية، وعموما توجد طريقتان لقياس حجم التهرب الضريبي هما: تقدير الاقتصاد السري وتقدير الالتزام الضريبي ولكن قبل هذا نتطرق إلى أقسام التهرب الجبائي:

- التهرب الجبائي التقليدي.
- التهرب الجبائي الحديث.
- التهرب الجبائي المحلي والدولي.

المطلب الأول : أقسام التهرب الجبائي

الفرع الأول: التهرب الجبائي التقليدي.

نجده في الجزائر خاصة، بحيث يوجد في التصريحات الخاطئة Defaut De Declaration التي تتعلق بتقليص الدخل في جميع أشكاله والأخطاء الوظيفية الواضحة في كتابة الوثائق التصريحية وعامة يأخذ التهرب الجبائي التقليدي الصور التالية:[2]

[1]– ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص19

[2]– نصيرة يحياوي، مرجع سابق، ص48.

الخطأ الناتج في التصريح الضريبي: من خلال بعض النتائج الخاصة بالمراقبة الجبائية في الجزائر تم التوصل إلى أن الأخطاء في وضع التصريحات الجبائية تأخذه عدة أنواع والتي نرتبها كما يلي:

1- أخطاء في عملية التصريح بالوجود (أي في بداية النشاط).

2- أخطاء في التصريح بالعمليات الخاضعة للضريبة.

3- أخطاء في التصريح عن التوقف.

4- أخطاء في التصريح الشهري والثلاثي.

ب- التهرب أو التحايل المادي والمحاسبي:

رغم أن القانون الجبائي يفرض على المكلف بالضريبة مسك محاسبة دقيقة وواضحة إلا أن هؤلاء المكلفين والممولين يسعون إلى التحايل وعدم الالتزام بهذا القانون أمام الإدارة الضريبية.

زد على ذلك فان البعض لا يقوم بتسجيل بعض أرقام أعماله كما أن عمليات البيع التي يقوم بها تكون غير مفوترة حتى يتسنى له الإنقاص من الحصيلة المالية وبالتالي الوعاء الضريبي الخاضع.

كما أن البعض يلجأ إلى تسجيل أو إدخال بعض مصاريفه الخاصة في خانة أو في الحساب الخاص بالمصاريف فيحمل الإدارة والخزينة العامة عبا مصروفه الشخصي.

ويمكننا ذكر بعض هذه التحايلات في الجوانب التالية:

1- أخطاء ذات طبيعة محاسبية.

2- أخطاء أو تحايل في إخطار الوثائق المحاسبية المطلوبة من الإدارة والتي تأخذ الأشكال التالية:

أ- أخطاء تخص عملية مسك دفاتر خاصة سواء في عملية الشراء أو البيع.

ب- أخطاء في الإقفال الشهري في الشراء أو البيع.

ج- أخطاء تخص عملية ترقيم المشتريات.

3- نقص في الإجبار الإداري لعملية الفوترة زد على ذلك حتى عندما تتفوتر نجد نقصا أو فراغا تشريعيا فيما يلي:

أ- خطا في التعيين على الفواتير بما يلي:

1- تاريخ العملية.

2- ترقيم أو تعيين العميل(الزبون).

3- الترقيم(التعيين) الجبائي.

4- عدم توضيح: هل العملية تخص شيئا ماديا أو خدمة.

5- خطأ في مسك أو إيجاد التوازن والمساواة بين دفتر الموارد والنفقات إذ يمكننا القول انم هذه العمليات هي التي تتصل مباشرة بالربح الخاضع للضريبة والتي تجعل المكلف المتهرب يتخلص من جزء هام من الضريبة.

ج- الخطأ النوعي: La Fause Qualification

هذا الخطأ أو هذا النوع من التهرب يعني تغيير أو إخفاء وضعية حقيقية مكلفة وراء وضعية جبائية قانونية معفية من الضرائب أو موضوعة في صيغة جديدة تحت اسم آخر وهناك عدة عمليات تم إيجادها تحت هذا الإطار مثل:

- عملية بيع في شكل عطية أو هبة للشركاء.
- عملية مبادلة في شكل مشاركة أو مساهمة أو هبة.

الفرع الثاني: التهرب الجبائي الحديث.

التهرب الحديث يتجلى في عملية التدقيق والتحقيق التي تجرى من طرف المحققين أثناء عملية المراقبة أي أن كل الكتابات والتسجيلات المحاسبية يجب أن تكون مبررة بوثائق محاسبية والمتهربون الحديثون يركزون على هذه النقطة إذ

يعتمدون في تهربهم على العمليات الصورية (مفترضة) وهي تعتمد على الكتابات غير الصحيحة والمستخرجة من طرف مؤسسات مخادعة، هذه لعمليات تسمح للمتهربين بالامتياز بتخفيضات رسومية على عمليات لم يقوموا بها أبدا أي غير حقيقية بواسطة فواتير ثمنها غير حقيقي (أقل).[1]

وفي هذه الحالة نثبت إذن شبح معكوس أي أن الدولة تدفع الجباية للمكلف بالضريبة كما يوجد في بعض الأحيان نوع آخر من التهرب الإداري الذي يحصل نتيجة تباطؤ أعوان الإدارة الضريبية، وذلك بإعطاء بعض الوثائق غير الحقيقية أو بعض الخواتم غير الصحيحة والتي لا تصقل الصورة أو الوضعية الحقيقية للمكلف والمصرح أو المختوم بها.

الفرع الثالث: التهرب الجبائي المحلي والدولي.

***التهرب الجبائي المحلي:**

إن القاعدة الحاكمة للتهرب الجبائي الداخلي هي أن للمكلفين الحق في تنظيم أعمالهم وثرواتهم ومستوى معيشتهم بحيث يدفعون اقل ضريبة أو لا يدفعون ضريبة بالمرة بشرط أن لا يخالفوا في ذلك الأحكام القانونية المقدرة[2]، فالتهرب المحلي هو التهرب الذي يحدث داخل إقليم الدولة بالمخالفة لأحكام القانون الضريبي الداخلي وذلك بصرف النظر عن جنسية الممول وأما إذا كان من رعايا الدولة أو شخصا أجنبيا عنها فالعبرة هنا ليست بالجنسية ولكن بما يترتب على التهرب من ضياع ومن خسارة مورد هام من موارد الدولة الأساسية ومن اجل ذلك فان التشريعات الضريبية الداخلية تعمل على مكافحة التهرب الضريبي عن طريق وضع إجراءات وقائية تهدف إلى منع الممول من استغلال الثغرات الموجودة في التشريعات الضريبية.

---

[1]– نصيرة يحياوي ، مرجع سابق، ص50.

[2]– سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، جامعة الإسكندرية، 1999 ، ص19.

***التهرب الجبائي الدولي:**[1]

إن التهرب الجبائي الدولي هو صورة من صور التهرب الجبائي بصفة عامة، وإن ما يميزه انه ذو صفة دولية ، فهو يحدث عبر حدود إقليم الدولة، فالمكلف يحاول أن يخفف من عبئه الضريبي مستخدما في ذلك كافة الطرق والسبل المشروعة وغير المشروعة، فقد يحاول أن يقوم بتحويل أرباحه إلى خارج إقليم الدولة الكائن به ليتهرب من الضريبة الداخلية إذا كانت مرتفعة القيمة أو قد يقوم باستثمار أمواله في الخارج لكي يتمتع بالإعفاءات الضريبية التي يقررها القانون الضريبي في البلد المضيف.

والملاحظ أن التهرب على لمستوى الدولي قد انتشر مع زيادة حجم الاستثمارات الدولية والتجارة الدولية، فقبل انتشار الأسواق الدولية والاتصالات وظاهرة العولمة الاقتصادية لم تكن هناك ظاهرة التهرب الجبائي على الصعيد الدولي معروفة، ويستوي هذا التهرب أن يكون الممول شخصا طبيعيا أو معنويا يمارس نشاطه في عدة دول في نفس الوقت والأمر الذي يدفع الممول إلى ترك دولته والانتقال برؤوس أمواله إلى دولة أخرى هو مدى الامتيازات والإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها عند خروجه من دولته إلى دولة أخرى ،فخروج المستثمر من دولته إلى دولة أخرى يتم بناء على تخطيط ودراسة مسبقة عن وضع السوق في الخارج والمميزات التي قد يحصل عليها والتي من شانها أن تعظم أرباحه وتقلل من نفقاته، وعليه فان اختياره لدولة أجنبية ليستثمر فيها أمواله لا يتم بمحض الصدفة.

وبالرغم من هذه المفاهيم فانه لا يوجد تعريف محدد للتهرب الجبائي على المستوى الدولي، حيث يعرفه البعض أنه:" يغطي كل الانتهاك إرادي وعن قصد

[1]– سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص23

للقانون الضريبي يهدف إلى حجب الدخول ذات الطابع الدولي من الخضوع للضريبة التي يعرضها عليه التشريع الضريبي لأي دولة."

المطلب الثاني: تقدير الاقتصاد السري.

يضم الاقتصاد السري مجمل النشاطات والمداخيل غير المصرح بها ضريبيا، وغير المدرجة ضمن الناتج الوطني الخام، لذلك فان تحديد حجم الاقتصاد السري يسمح بحساب حجم التهرب الضريبي ويستند تقدير الاقتصاد السري على معطيات الناتج الوطني الخام بالإضافة إلى العمليات النقدية وسوق العمل وعوامل الإنتاج.

الفرع الأول: المنهج النقدي.

توجد ثلاثة أنواع للمنهج النقدي هي: متغير المعدل الثابت، متغير المعادلة النقدية ومتغير فئات العملة.

أ- متغير المعدل الثابت: يرتكز هذا المنهج على فرضية وجود معدل نقدي ثابت في ظل عدم وجود الاقتصاد السري، ويتطلب هذا المنهج تحديد السنة المرجعية التي على أساسها نقارن المعدل النقدي الثابت بمختلف الأسعار النقدية للمراحل المدروسة، وعندما يكون المعدل النقدي لسنة معينة مدروسة اكبر من السنة المرجعية، نعتبر الكتلة النقدية الزائدة نتيجة نشاطات الاقتصاد السري، ونحدد حجم التهرب الجبائي بضرب حجم في المعدل الضريبي المتوسط المفروض ويمكن توضيح ذلك كما يلي:[1]

في البداية نحسب حجم الاقتصاد السري بتطبيق المعادلة التالية:

$$A.E.S.T = \frac{(M_2 - M_1) \times PNB}{M_2}$$

حيث ان: **A.E.S.T**: يمثل حجم الاقتصاد السري

M1: يمثل الكتلة النقدية للسنة المرجعية

[1]- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره ،ص 21.

M2: يمثل الكتلة النقدية للسنة المدروسة

PNB/M2: تمثل سرعة دوران النقود خلال السنة المدروسة.

ب- متغير المعادلة النقدية.

ج- ومتغير فئات العملة.

ثم نحدد حجم التهرب الجبائي بتطبيق المعادلة التالية:

$$VFF=\frac{[(M_2-M_1)\times PNB]\times T_m}{M_2}$$

حيث أن T_m يمثل المعدل الضريبي المتوسط المفروض.

ولقد وجهت لهذا المنهج عدة انتقادات كونه يستند على فرضيات هشة، ففي الواقع ليس دوما المعدل النقدي ثابت كما أن النتائج المحصلة تكون تابعة للمرحلة المرجعية المحددة ضف إلى ذلك فان سرعة دوران النقود في الاقتصاد المشروع قد تختلف عن تلك المتعلقة بالاقتصاد السري.

ب- متغير المعادلة النقدية: يستند هذا المتغير على فكرة وجود علاقة مباشرة بين الجباية والاقتصاد السري كنتيجة مباشرة للضرائب المرتفعة ومن اجل قياس حجم التهرب الجبائي نستخدم معادلة طلب العملة التي تراعي المتغير الضريبي ففي هذا المجال أو لا نحسب سرعة دوران العملة القانونية التي نفرض أنها نفسها في الاقتصاد السري ثم نحدد حجم الاقتصاد السري وفي الأخير نحدد حجم التهرب وذلك وفق المعادلة التالية:[1]

$$A.E.ST=\frac{(M_3-M_2)\times PNB}{M_0}$$

حيث أن (M_3-M_2): يمثل العملة غير الشرعية.

M_0 : يمثل العملة الشرعية.

[1]- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص22.

وبالتالي فان حجم التهرب يحسب بالمعادلة التالية:

$$VFF= \frac{[(M_3 - M_2) \times PNB] \times T_m}{M_0}$$

وتكمن نقائص هذا المقياس في انه يفترض سرعة دوران العملة غير الشرعية هي نفسها في العملة الشرعية وهذا ليس دوما صحيحا، ضف إلى ذلك فان هذا المقياس ضعيف بحيث انه يراعي التهرب الناتج عن توظيف العملة والاقتصاد الموازي فقط، ويهمل الطرق الأخرى للتهرب مثل استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي.

ج- متغير فئات العملة: حسب هذا المقياس يرتبط الاقتصاد السري باستخدام أوراق نقدية من فئة معينة، لذلك فان التغير عدد هذه الأوراق يعبر عن حجم الاقتصاد السري لكن يفقد هذا المقياس أهميته عند التضخم المرتفع بحيث يمكن استخدام الأوراق الكبيرة دون أن يحصل زيادة في الاقتصاد السري، ضف إلى ذلك نستخدم الأوراق النقدية الأمريكية في المعاملات وفي تخزين القيم في البلدان الأجنبية، لذلك فان زيادة عددها في التداول يؤدي إلى الزيادة في الحيازات الأجنبية دون التأثير في حجم الاقتصاد السري.

الفرع الثاني: منهج عوامل الإنتاج(المدخل المادي):[1]

هذا المنهج يقوم على أساس المبدأ الآتي وهو أن يقوم باختيار مدخل مادي ما كالكهرباء مثلا بافتراض وجود علاقة ثابتة بين هذا المدخل والناتج الوطني، حيث يتم تقدير الناتج القومي اعتماد على حجم الاخراجات واستهلاك هذا المدخل، ثم تتم عملية مقارنة بين الناتج الوطني المقدر حسب المدخل ثم تتم عملية مقارنة بين الناتج الوطني المقدر حسب المدخل المادي والناتج الوطني الرسمي، مثل ما جرى في الهند حيث تم مقارنة مدى استهلاك الكهرباء مع الناتج الوطني.

[1]- نصيرة يحياوي، مرجع سابق، ص55.

أما الانتقاد الذي وجه إلى هذا المنهج هو قيامه على افتراض وجود علاقة ثابتة بين هذا المدخل والناتج الوطني، إذ قد يحصل وان يزيد الناتج الوطني دون أن تكون هناك زيادة في هذا المدخل رغم كونه سلعة وسيطية في بعض الأحيان وف هذا المثال سلعة استهلاكية وكذلك وبالتالي يمكن أن يحصل العكس، وقد تزيد نسبة الاستهلاك نتيجة التبذير مثلا لهذا المدخل دون أن يكون له علاقة بالاقتصاد السري، وبالتالي الناتج الوطني ونحن دائما في نفس المثال السابق "الكهرباء" ففي سلعة أو طاقة وسيطية وفي نفس الوقت سلعة استهلاكية وهذا المثال يعمم لباقي اختيار أي مدخل آخر.

الفرع الثالث: منهج سوق العمل.

وفق هذا المنهج يتم تقدير العمالة الغير مصرحة عن طريق الاستقصاء، ثم يتم حساب متوسط إنتاجية العمل، وعلى أساس ذلك يقدر حجم الاقتصاد السري، ويكمن الانتقاد الموجه لهذا المنهج في انه يعتمد على العمل فقط في تقدير الناتج الوطني مع إهمال العوامل الأخرى مثل راس المال.[1]

الفرع الرابع: منهج التفاوت.

حسب هذا المنهج يتم حساب لدخل الوطني اعتمادا على مصادر الإدارة الضريبية كما يتم حسابه من مصادر أخرى غير المصالح الضريبية، وبمقارنة الدخلين نستخرج الفرق الذي يمثل الدخل المتهرب من الضريبة، ورغم سهولة المنهج إلا أنه توجد ثلاثة صعوبات هي:[2]

-إن حساب الناتج الوطني يستمد من البيانات الضريبية في الكثير من الدول.

- مفهوم الدخل الفردي لحساب الناتج الوطني يشمل كل دخل يكتسبه الأفراد سواء

[1]- نصيرة يحياوي، مرجع سابق، ص55.

[2]- سومشاي ريتشوبان، مرجع سابق، ص79.

كان خاضعا أو غير خاضعا للضريبة، غير أن الدخل المصرح به في الإقرارات الضريبية هو الدخل الخاضع للضريبة.

-توجد اختلافات في معالجة الاستهلاك، هذه الاختلافات تجعل التقديرين غير قابلين للمقارنة.

نلاحظ مما سبق أن جميع المناهج المقدمة تعمل على قياس حجم التهرب الجبائي من خلال تقدير حجم الاقتصاد السري ، ونظرا للحدود التي تعاني منها تلك المناهج ، أصبح من الضروري الاعتماد على مناهج أخرى تستند على تقدير حجم عدم الالتزام الضريبي.

المطلب الثالث: تقدير عدم الالتزام الضريبي

نظرا للحدود التي يعاني منها تقدير حجم الاقتصاد السري، أصبح من الضروري الاعتماد على مناهج أخرى لقياس حجم التهرب الجبائي تستند على تقدير حجم عدم الالتزام الضريبي.

الفرع الأول: منهج الضريبة القانونية المحتملة

يستند هذا المنهج على صحة الناتج الوطني الرسمي ، لذلك نتخذها كأساس لحساب ضريبة الدخل التي يفترض تحصيلها ، وبمقارنة هذه الأخيرة مع حجم الضريبة المحصلة فعلا نتحصل على حجم التهب الجبائي ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة التالية:[1] **INP + PFL – PFR**

حيث أن : **INP** تمثل الضريبة المتهرب منها.

PFL تمثل الضريبة القانونية المحتملة.

PFR تمثل الضريبة المحققة.

[1]– ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص25.

وتمثل الانتقادات التي وجهت إلى هذا المنهج في العناصر التالية:

-إن هذا المنهج يهمل الاقتصاد السري، وبالتالي لا يقيس الدخل المتهرب من الضريبة الذي أغفل في التقدير الرسمي لإجمالي الناتج الوطني.

- يعتمد في قياس حجم التهرب الضريبي على مبدأ الالتزام الضريبي أكثر من التهرب الضريبي.

- يعتمد التقدير في هذا المنهج على افتراض أن توزيع الدخل يستند إلى استقصاءات الأسرة ودرجة الثقة فيها.

يتطلب هذا المنهج التزام ووعي ضريبي عالي جدا، ووجود إدارة ضريبية لها درجة من الكفاءة والقدرة على التحصيل، وهذا ليس دوما متوفرا.

الفرع الثاني: منهج نسبة الضريبة الثابتة

يرتكز مضمون هذا المنهج على أن حجم التهرب الجبائي يساوي الفرق بين الضريبة المقدرة والضريبة الفعلية لسنة معينة كما توضح المعادلة التالية:[1]

V.F.F + POES – POR

حيث أن: **POES** يمثل مجموع الاقتطاعات الضريبية المقدرة

POR يمثل مجموع الاقتطاعات الضريبية الفعلية.

ولإيجاد الضريبة التقديرية نحدد سنة تمثيلية بحيث يكون فيها التهرب الجبائي عند الحد الأدنى، ثم نطبق نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخاص بالسنة التمثيلية على إجمالي الناتج الداخلي للسنة المدروسة.

ولقد وجهت إلى هذا المنهج عدة انتقادات نجملها فيما يلي:

- يسمح هذا المنهج بتقدير حجم التهرب الجبائي الإضافي وليس التهرب الكلي ، لذلك يفيد في إبراز مدى تدهور أداء الإدارة الضريبية.

[1]- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سابق ، ص26.

– إن فرضية النسبة الثابتة بين الضريبة وإجمالي الناتج المحلي تكون صحيحة في حالة افتراض أن مرونة الضريبة تكون مساوية للواحد أي أن التغير الإجمالي الحاصل لإجمالي الناتج المحلي يكون مساويا للتغير النسبي في الضريبة أما في حالة العكس فإن تقدير حجم التهرب الجبائي يكون خاطئ.

الفرع الثالث: منهج الإعفاءات الضريبية

من خلال هذا المنهج يتم قياس حجم التهرب الجبائي بالاعتماد على المعلومات الموجودة في التصريح الضريبي الذي يقدمه المكلف وفي هذه الحالة ينخفض ميل المكلف للتهرب، إذ يستفيد من إعفاء ضريبي لذلك يصرح عن دخله الحقيقي، وعليه يتم قياس حجم التهرب من خلال فحص التصريحات الضريبية المستلمة أثناء فترة الإعفاء.[1]

ويكتسي هذا المنهج أهميته بالنسبة للإعفاء الجزئي وليس الكلي، بحيث في حالة إعفاء شامل لجميع الضرائب فإن المكلف يتجنب من أي التزام ضريبي بعكس الإعفاء الجزئي الذي يكون خاضع لإعفاء لضرائب معينة، ضف إلى ذلك يجب نشر الوعي الضريبي بحيث رغم الاستفادة من إعفاء جزئي قد يتمادى المكلف في التهرب من الضرائب الأخرى، وعليه يكون الإقرار الضريبي غير صحيح، والذي يؤثر حتما على مدى صحة تقدير حجم التهرب الجبائي.

الفرع الرابع: منهج المراجعات الخاصة

يعود هذا المنهج إلى الإدارة الضريبية الأمريكية التي وضعت برنامجا لقياس الالتزام الضريبي عن طريق فحوصات ومراجعات دقيقة للإقرارات الضريبية والتي يقوم بها مختصون لعينة تتألف من 50.000 مكلف[2] والتي تؤخذ عشوائيا من

[1]– نصيرة يحياوي، مرجع سابق ، ص53.

[2]– سومشاي ريتشوبان، مرجع سابق ن ص40.

الإقرارات الضريبية المقدمة، والتي تصنف حسب مجموعات الدخل المصرح، ويسمح هذا المنهاج بقياس حجم الضريبة التي يتحملها المكلفون، ثم تحديد نسبة مستوى الالتزام التطوعي أي نسبة الضريبة المقدرة ذاتيا إلى مجموع الاستحقاق الضريبي.

وتكمن نقائص هذا المنهج في اعتماده على الممولين المسجلين لدى إدارة الضرائب وإهمال غير المسجلين مما يؤدي إلى انخفاض تقدير برنامج قياس الالتزام الضريبي للدخل غير المعلن ، كما نواجه إشكال حول الأساس الذي يتم عليه اختيار عناصر العين بحيث اختيار ممول دون آخر قد يؤثر على قياس التهرب الضريبي.

وبناء على ما سبق نستنتج أنه لا يوجد منهج كامل وصالح في جميع الحالات، حيث أن لكل منهج خصوصياته وظروف تطبيقه لذلك يجب اختيار المنهج المناسب لتلك الأوضاع ونشير إلى أن المنهج المتبع في الجزائر لقياس التهرب الجبائي لا يعتمد على أي منهج من المناهج السابقة بل يعتمد على الطرق التقنية المعمول بها من خلال عملية المراقبة الضريبية على مستوى مصلحة البحث والمراقبة أو مختلف المفتشيات والقباضات الضريبية بالاستناد على ما هو محدد في القانون الضريبي، ونظرا لإهمال المناهج السابقة وضعف إمكانيات الإدارة الضريبية فإن قياس التهرب الجبائي في الجزائر لا يعكس الحجم الحقيقي لتلك الظاهرة، كما أن الأرقام المعلنة تكون مختلفة من خبير لأخر فالبعض يقدر حجم التهرب ما بين 30 و50 مليار دج سنويا، والبعض الآخر يقدر حجم التهرب ما بين 50 و100 مليار دج سنويا، وذلك حسب معطيات الاقتصاد الكلي.

ونشير إلى أن عدم قياس حجم التهرب بدقة يشكل إحدى المشاكل التي تعرقل تشخيص تلك الظاهرة وبالتالي صعوبة مكافحتها.

خلاصة الفصل:

يعتبر التهرب الجبائي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، ونظرا للانعكاسات السلبية المتعددة التي تترتب عن التهرب خاصة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية، فان مختلف الأنظمة الضريبية تعمل على مكافحة هذه الظاهرة للتقليل من حدتها، وتجنب آثارها، وذلك من خلال معالجة أسبابها، خاصة ضبط التشريع الضريبي ونشر الوعي الضريبي وتحديث مناهج وأساليب العمل الإداري. بالإضافة إلى تكثيف الرقابة الجبائية التي تشكل أداة هامة لاكتشاف حالات الهرب واسترجاع الموارد المالية التي كانت محل التهرب.

ونظرا لتفشي ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، فان نجاح الإصلاحات الضريبية التي أنتجتها الجزائر في سنة 1992 مرتبطة بمكافحة التهرب، ومرهونة بفعالية المصالح المكلفة بالرقابة، لذلك يجب بذل المزيد من الجهود الرامية إلى مكافحة ظاهرة التهرب.

الفصل الثالث

دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمسيلة

تمهيد

رغم أن أساليب الحصول على المعلومات الجبائية تتميز بالصرامة تبقى في أمس الحاجة إلى إيجاد مبادئ وأطر أساسية التي عن طريقها يكون نظام المعلومات فعال في الميدان، وذلك من خلال استعمال أنظمة معلومات سلسة وذات كفاءة ومصداقية في مجال تزويد المصالح الضريبية بمختلف البيانات والمعلومات اللازمة وذلك من أجل استعمالها في تحصيل الضرائب والتقليل من حدة التهرب الضريبي الذي تعاني منه المصالح الجبائية وبالتالي تعزيز مداخيل إضافية إلى الخزينة العمومية.

المبحث الأول: تقديم للمديرية الولائية للضرائب والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية

المطلب الأول: المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

أولا: لمحة تاريخية[1]

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 60/91 المؤرخ في 27 فيفري 1991 تم إنشاء المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة المحددة لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصاتها بعد استقلالها عن مديرية التنسيق المالي، هذه الأخيرة كانت تضم خمس مديريات وهي:

- المديرية الفرعية للضرائب، التحصيل والوعاء.
- المديرية الفرعية لأملاك الدولة.
- المديرية الفرعية لمسح الأراضي.
- المديرية الفرعية لمسح الخزينة.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

حيث بدأت بثلاث مديريات وهي:

- المديرية الفرعية للوسائل.
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل.
- المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية.

وبموجب القرار 484 المؤرخ في 12 جويلية 1998 المحدد للنطاق الإقليمي والتنظيم واختصاص المديريات الجهوية والمديريات الولائية للضرائب أصبحت المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة تظم خمسة مديريات فرعية وهي كالتالي:

[1]– الجريدة الرسمية، مارس 2009، العدد.20 .

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.
2. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
3. المديرية الفرعية للتحصيل.
4. المديرية الفرعية للمنازعات.
5. المديرية الفرعية للوسائل.

كما تعتبر العلاقة بين المديرية الجهوية للضرائب بسطيف والمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة علاقة سليمة، حيث تلتزم هذه الأخيرة بإبلاغ المديرية الجهوية بكل الجداول الإحصائية المعدة دوريا والمنصوص عليها في التنظيم المعمول به، وتقديم كل البيانات والتقارير التي تخص سير المصالح أو تطبيق التشريع والتنظيم الجبائيين، كما تلتزم بتلبية كل طلبات الاطلاع الصادرة عن المديرية الجهوية بسطيف، وأن تضع في متناولها بصفة عامة كل المعلومات التي تمكنها من ممارسة صلاحياتها.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب[1]

تتفرع المديرية الولائية للضرائب إلى خمسة مديريات فرعية، والتي تنقسم بدورها إلى عدة مكاتب، ويمكن توضيح هذه المديريات حسب مهامها كما يلي:

1- **المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:** تتكون من:

- **مكتب البطاقات:** يقوم بعملية المراقبة الضمنية.

- **مكتب البحث عن المادة الضريبية:** يقوم بعملية المراقبة في مكان العمل، وهم كشرطة الجباية.

[1]- محمد حمو ومنور أوسرير، جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة الأولى، 2009، ص.83-84

- **مكتب المراجعات الجبائية:** مراقبة معمقة للمكلفين في مكان معين وفي زمن معين لمدة أربع سنوات، أي مراجعة عامة.

2- **المديرية الفرعية للتحصيل** : تتكون من:

- **مكتب مراقبة التحصيل:** مراقبة الأشخاص الذين دفعوا الضرائب والذين لم يدفعوا.

- **مكتب التصفية** : تصفية الضرائب الولائية والبلدية والدولية.

- **مكتب التسيير المالي للبلديات والمؤسسات العمومية:** تسيير المال العمومي في الولاية.

3- **المديرية الفرعية للمنازعات:** تتكون من:

- **مكتب المنازعات الإدارية والقضائية:** إعادة دراسة القضايا المرفوضة من مكتب المنازعات الجبائية.

- **مكتب المنازعات الجبائية:** مكتب الحكم بين إدارة الضرائب والمكلفين حول مبلغ الضريبة.

- **مكتب التبليغات والأوامر:** دراسة القضايا الخاصة بمكتب المنازعات الجبائية والحكم عليها.

4- **المديرية الفرعية للعمليات الجبائية:** تتكون من:

- **مكتب الإعلام والتنظيم:** مكتب خاص بإعلام المكلفين وتنظيم القرارات بين المكاتب.

- **مكتب الإحصاء:** مكتب خاص بالإحصائيات.

- **مكتب الإدارات والمصفوفات:** مكتب خاص بالجداول.

5- **المديرية الفرعية للوسائل والمستخدمين:** تتكون من:

- **مكتب المستخدمين:** مكتب خاص بالعمال.

- **مكتب الميزانية** : كيفية تسيير الميزانية.
- **مكتب الوسائل** : كيفية تسيير الوسائل.

المطلب الثاني: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

أولا: لمحة تاريخية:

قبل 1998 كانت هناك مديرية العمليات الجبائية وفي سنة 1998 جاءت الجريدة الرسمية 1998/51 التي نصت على إنشاء مديرية البحث والمراجعات DRV ثم إلى غاية سنة 2009 جاءت إلى الجريدة الرسمية رقم 2009/21 والتي نصت على تنظيم جديد للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية ومن خلال أربعة مكاتب:

- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية
- مكتب البطاقيات وجداول المعلومات
- مكتب المراجعات الجبائية

ويمكن تقديم الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية الجبائية وذلك وفقا للمعلومات المتحصل عليها من المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمسيلة.

الشكل (04): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

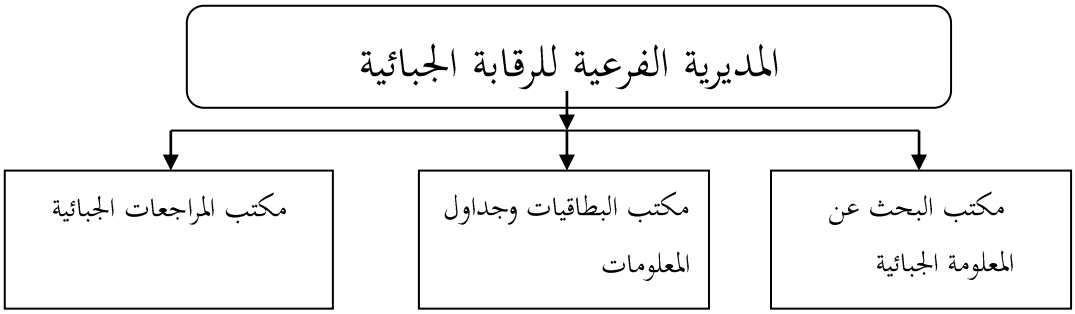

المصدر : المديرية الفرعية للرقابة الجبائية– المسيلة –

المطلب الثالث: التعريف بمهام مكاتب المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

1- **مكتب البحث عن المعلومة الجبائية** : يتكون من رئيس المكتب وفرق البحث عن المعلومات الجبائية وتتمثل مهامه في ما يلي[1]:

- يقوم بإعداد برنامج سنوي يتمثل في برمجة المؤسسات والدواوين والشركات (عمومي ، اقتصادي ، ...) على مدار السنة خاص بمكتب البحث.

- يقوم بإعداد برامج لجميع مفتشيات الولاية (13 مفتشية على مستوى ولاية المسيلة).

- فرق البحث عن المعلومة الجبائية تقوم بدورها بانجاز البرنامج المسطر وذلك بالتدخل بعين المكان بعد تحديد تاريخ التدخل بواسطة إشعار بالمرور كما يقوم المكتب بطلب معلومات.

- يقوم مكتب البحث بعد تحصيل المعلومات باستغلالها وإرسالها إلى مكتب البطاقية الذي يقوم بدوره بعملية التسجيل وإرسالها إلى المفتشيات المعنية.

- يقوم بمتابعة إنجاز برنامج البحث على مستوى المكتب وأيضا على مستوى المفتشيات.

و لدى مكتب البحث حق الاطلاع وذلك وفق مواد ينص عليها القانون منها :

*المادة 45: يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية ، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، بتصفح الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في المواد المذكورة أدناه.

*المادة 46: لا يمكن بأي حال من الأحوال، لإدارات الدولة والولايات والبلديات والمؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة والولايات والبلديات وكذلك كل المؤسسات أو الهيئات، أي كان نوعها والخاضعة لمراقبة السلطة الإدارية، أن تحتج بالسر

[1]- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية- المسيلة -

المهني أمام أعوان الإدارة المالية الذين يطلبون منها الاطلاع على وثائق المصلحة التي توجد في حوزتها.

2- مكتب البطاقيات وجداول المعلومات : تتمثل مهامه في ما يلي :

- يقوم باستغلال قوائم الزبائن.
- استخراج بطاقات التعريف الجبائية.
- يتلقى المعلومات الجبائية من خارج الولاية.
- يتلقى المعلومات المحصلة من طرف مكتب البحث.
- يقوم باستغلال المعلومات الواردة من الجمارك.

يقوم مكتب البطاقية بتسجيل المعلومات الذكورة أعلاه في دفاتر خاصة بكل مفتشية، وبعد ذلك يقوم بتوزيعها على المفتشيات المعنية.

3- مكتب المراجعات الجبائية: والذي يعمل في شكل فرق، ويكلف لاسيما بضمان ما يلي:

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة.
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.
- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

المبحث الثاني: عملية متابعة واستغلال المعلومة الجبائية

المطلب الأول: عملية متابعة واستغلال المعلومة الجبائية

الجداول المفصلة أدناه، توضح نتائج المعلومات التي تحصل عليها مكتب البحث عن المعلومة الجبائية والتي حررت من طرف مصالح المحاسبين العموميين وكان الكشف الإحصائي لهذه النتائج على النحو التالي:

الثلاثي الأول لسنة 2020 :

الجدول رقم (03): كشف إحصائي لنتائج المعلومات المستخرجة من مصالح المحاسبين العموميين (الثلاثي 1).

المفتشية	إجمالي المبلغ المسدد	عدد المكلفين		مبلغ التصحيحات المنجزة		
		موجه	المخالفين	حقوق إضافية	عقوبات	المجموع
الجعافرة	1089722396	186	5	858269	159321	1017590
وعواع . م	853147215	54	2	1430299	399905	1830204
اشبيليا	842536219	71	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
حمام الضلعة	159319533	51	1	856811	207060	1063871
سيدي عيسى	123886649	18	4	2244342	576830	2821173
جبل كردادة	417680019	75	3	1277353	328312	1605665
جبل عزالدين	430202120	58	21	2807380	744515	3551895
جبل ثامر	108932452	125	14	1164620	249313	1413933
شلال	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
أولاد دراج	901525005	134	2	3410533	866651	42772840
مقرة	191858299	41	9	4206730	1295045	5501775
بن سرور	97971049	48	1	1170482	292620	1463101
عين الملح	242288976	100	10	1185582	231901	14117483
المجموع	5531069932	961	67	19754131	5192152	24946384

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

الثلاثي الثاني لسنة 2020 :

الجدول رقم (04): كشف إحصائي لنتائج المعلومات المستخرجة من مصالح المحاسبين العموميين (الثلاثي 2).

المفتشية	إجمالي المبلغ المسدد	عدد المكلفين		مبلغ التصحيحات المنجزة		
		موجه	المخالفين	حقوق إضافية	عقوبات	المجموع
الجعافرة	4461387404	229	12	14828009	1934737	16762746
وعواع . م	4934353	63	3	1319972	768879	2088851
اشبيليا	2795331796	157	2	1413517	369473	1782990
حمام الضلعة	47192096	10	1	1117834	267692	1385526
سيدي عيسى	4826850460	45	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
جبل كردادة	60315835	22	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
جبل عزالدين	514984270	31	4	1189665	650282	1839947
جبل ثامر	588733163	107	9	1683290	410846	2094136
شلال	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
أولاد دراج	385324808	51	14	5715102	1470686	7185788
مقرة	278442608	28	11	596750	1490938	7454688
بن سرور	101232623	14	4	720619	219094	939713
عين الملح	299735141	106	16	3263528	2045645	5309173
المجموع	10020299530	863	76	37215286	9628272	46843558

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

الثلاثي الثالث لسنة 2020:

الجدول رقم (05): كشف إحصائي لنتائج المعلومات المستخرجة من مصالح المحاسبين العموميين (الثلاثي3)

المفتشية	إجمالي المبلغ المسدد	عدد المكلفين		مبلغ التصحيحات المنجزة		
		موجه	المخالفين	حقوق إضافية	عقوبات	المجموع
الجعافرة	3521720460	300	31	9981929	2872787	12854716
وعواع . م	40631208	29	1	244050	35631	279681
اشبيليا	2911972209	177	5	1770355	440648	2211003
حمام الضلعة	40447744	14	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
سيدي عيسى	345787317	38	3	2199013	573251	2772264
جبل كردادة	76912194	41	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
جبل عزالدين	126415018	55	14	2312269	523656	2835925
جبل ثامر	127671545	32	10	3397970	834918	4232888
شلال	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
أولاد دراج	211783698	59	9	3135040	783760	3918800
مقرة	1002640657	67	3	143794	35948	179742
بن سرور	73802963	35	15	1655016	317789	1972805
عين الملح	379329642	141	27	4821503	2364291	7185794
المجموع	8859114655	988	118	29660939	8782679	38443618

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

الثلاثي الرابع لسنة 2020:

الجدول رقم (06): كشف إحصائي لنتائج المعلومات المستخرجة من مصالح المحاسبين العموميين (الثلاثي4).

المفتشية	إجمالي المبلغ المسدد	عدد المكلفين		مبلغ التصحيحات المنجزة		
		موجه	المخالفين	حقوق إضافية	عقوبات	المجموع
الجعافرة	11774860671	822	9	2740363	814506	3554869
وعواع . م	284474804	127	1	404696	101174	505870
اشبيليا	6777154167	269	11	4078922	1207751	5286673
حمام الضلعة	335182373	113	10	1138006	259330	1397336
سيدي عيسى	213689201	21	5	2011147	501891	2513038
جبل كردادة	429350205	107	3	547743	100091	647834
جبل عزالدين	699908632	147	9	1543640	593807	2137447
جبل ثامر	154654991	64	20	2775150	646733	3421883
شلال	717412300	4	4	15768931	3958939	19727870
أولاد دراج	989774163	98	6	4392901	1083228	5476129
مقرة	531001144	59	5	1158392	289598	1447990
بن سرور	44249113	7	–	–	–	–
عين الملح	405411069	62	12	8115894	71045597	15220491
المجموع	23357123079	1900	95	44675785	16661645	61337430

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية .

التعليق:

ما يلاحظ من الجداول السابقة هو أن المبلغ الإجمالي المحصل من مصالح المحاسبين العموميين لسنة 2020 من كل مفتشيات الولاية في الثلاثي الرابع أكبر منه من الثلاثي الأول والثاني والثالث وذلك يعود إلى نسبة عدد المكلفين الموجهين، حيث بلغة في الثلاثي الأول 20.39% والثاني 18.31% والثالث 20.96% والرابع 40.32%، إلا أن عدد المخالفين الذين تم تسجيلهم في هذا الثلاثي الأخير كان قليل مقارنة بعدد المكلفين، بينما سجلت أعلى نسبة للمخالفين في الثلاثي الثالث التي بلغت 33.14% وفي الثلاثي الرابع والثاني والأول بلغت: 26.68% - 21.34% - 18.82% على التوالي، رغم ذلك فمبلغ العقوبات الإجمالي للثلاثي الرابع كان أعلى من مبلغ العقوبات للثلاثي الثالث وبالنسبة للثلاثي الأول والثاني كان عدد المخالفين معقول مقارنة بالمكلفين.

المطلب الثاني: تصور لنظام المعلومات الجبائي على المستوى الولائي

يقوم هذا النظام على أساس تجميع المعلومة الجبائية من مكتب البحث عن المعلومة الجبائية ومكتب البطاقيات، هذه المعلومات يتم إدخالها في الإعلام الآلي وتصبح تحت تصرف كل مفتشيات الضرائب وقباضات الضرائب ونيابة مديرية المنازعات والرقابة الجبائية لاستعمالها في حدود صلاحيات كل واحد.

ويمكن تصور نظام المعلومات الجبائي على مستوى الولائي على النحو التالي:

الشكل رقم (03): تصور نظام المعلومات على المستوى الولائي.

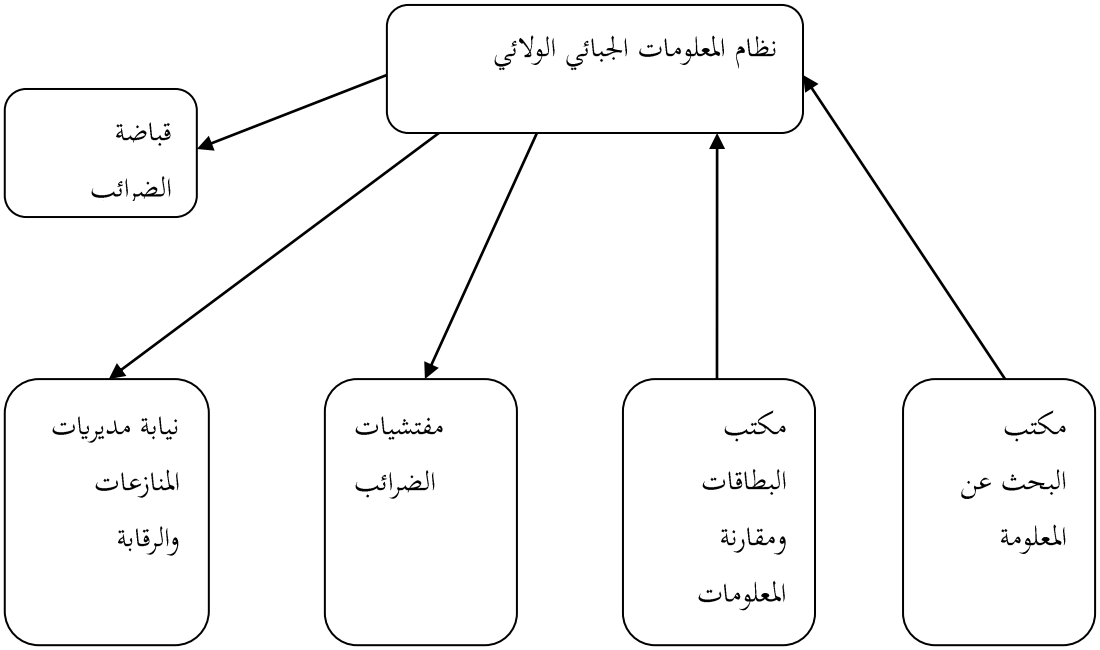

المصدر: كمال رزيق وفصيلي عبد الحليم، محاضرات في نظام المعلومات الجزائري، ص.18

الخاتمة

نتائج الدراسة:

من خلال اطلاعنا على سيرورة العمل في المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ومديرية الضرائب لولاية المسيلة وطرحنا لبعض الأسئلة على الموظفين ومسؤولي المكاتب داخل الفرع استخلصنا بعض الصعوبات التي تعرقل انتقال المعلومة أهمها:

- عدم وجود استراتيجية واضحة ودائمة لدى الإدارة الضريبية لإعداد أنظمة معلومات فعالة .

- أغلبية تقديرات المكلفين تتم بشكل احتياطي وليس نهائي أي لم تكتسب التقديرات الدرجة القطعية بسبب عدم كفاية أو دقة المعلومات في اغلب الأحيان لعدم وجود نظام معلوماتي فعال.

- بسبب الطرق التقليدية المستعملة في نقل المعلومة الجبائية أدى إلى عدم وجود انسيابية في انتقالها.

- قلة الوسائل المادية المستخدمة والمتوفرة مقارنة بمتطلبات العمل المطلوب إنجازه على مستوى المديرية.

- عدم مواكبة التطورات الحاصلة والقوانين المحدثة ونقص التكوين الحاصل للموظفين.

ثانيا : الاقتراحات

- نقترح كي ينجح نظام المعلومات الجبائي في تأدية دوره بشكل فعال فلا بد من إدخال أجهزة الإعلام الآلي والعمل على ربط جميع المصالح الجبائية فيما بينها بشبكة للإعلام الآلي وأيضا ربطها بجميع مصادر المعلومات الجبائية (إدارة الجمارك- البنوك- شركات التأمين- ...) لتسهيل البحث واستعمال المعلومة الجبائية واستغلالها في مكافحة التهرب الضريبي.

- وضع مخطط شامل لربط جميع مصادر المعلومات الجبائية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

- من أجل الحصول غلى أكبر عدد ممكن من المعلومات نقترح زيادة الموظفين المكلفين بالبحث عن المعلومة الجبائية وتزويدهم بالوسائل المادية الكافية لإتمام عملهم في وقت وتكاليف أقل وتحصيل مداخيل إضافية إلى خزينة الدولة.

- إعادة رسكلة الموظفين وتكوينهم وفق ما يتماشى والتطورات الحاصلة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية.

1. أحمد فوزي ملوخية: نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب، الازاريطة، مصر، 2009.

2. إنعام علي توفيق الشهر بلي: تقويم نظم المعلومات باستخدام بحوث العمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.

3. بشار يزيد الوليد: نظم المعلومات الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009

4. جمال يوسف بدير: اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات، دار كنوز المعرفة، ط1، عمان، الأردن، 2010.

5. سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، جامعة الإسكندرية، 1999.

6. سونيا محمد البكري: نظم المعلومات الإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.

7. صالح رويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

8. عبد الخالق هادي طواف : محاضرات في نظم المعلومات واتخاذ القرارات، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة عمران، عمان، 2010.

9. علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي: نظم دعم القرارات، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2005.

10. عماد الصباغ: نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، مكتبة دار الثقافة، ط1، عمان، الأردن، 2000.

11. عماد عبد الوهاب الصباغ: علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

12. فايز جمعة صالح النجار: نظم المعلومات الإدارية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2007.

13.كمال السيد غراب، فاديه محمد حجازي: نظم المعلومات الإدارية(مدخل تحليلي)، مطابع جامعة الملك سعود، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997.

14.محمد أجمد الخضيري: اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية،ط1، القاهرة، مصر، 2001.

15.محمد الصيرفي: القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي للنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007

16.محمد الغزالي، الإسلام والأوضاع الاقتصادية، الجزائر، مكتبة الرحاب، دون تاريخ.

17.محمد حافظ الحجازي: دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006.

18.محمد حمو ومنور أوسرير، جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة الأولى، 2009

19.محمد عبد العليم صابر: نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي،ط1، الإسكندرية، مصر، 2007.

20.منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد: مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.

21.ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، قرطبة للنشر والتوزيع، 2004.

22.ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، طبعة 2003.

23.نجم عبد الله الحميدي وآخرون: نظم المعلومات الإدارية (مدخل معاصر)، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2009.

24.منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الإسلامي)، دار الفكر، الكويت الطبعة الأولى

ثانيا: الرسائل الجامعية.

25.بوعزيز رضا، التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

26.عبد المجيد فدى، النظام الضريبي في النظم الاقتصادية، رسالة ماجستير، الجزائر، 1991.

27.عبد المجيد فدى، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة لمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995.

ثالثا: المقالات والمجلات العلمية

28.سومشاي ريتشوبان ، التمويل والتنمية، العدد 04 ، ديسمبر 1984.

رابعا: المراجع الأجنبية.

29. Margairez, La fraud fiscale et ses succédanés, deuxième Edition- corrigée, 1977.

30. Fixalite Direct. actes du séminaire organisé par D.G.I et F.M.I .1993

31. Fixalite Direct. actes du séminaire organisé par D.G.I et F.M.I .1993

32. Samuelson K , information system analysis to meet user needs, Stockholm, the royal institute of technology, 1970

33. Shneiderman, management systems information processing and management,1997

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

مقدمةأ

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظم المعلومات

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات **6**

المطلب الأول: ماهية النظـــم 6

الفرع الأول: تعريف النظام 6

الفرع الثاني: مكونات النظام وخصائصه 7

الفرع الثالث: أنواع النظـــم 10

المطلب الثاني: مفاهيم عامة عن المعلومات 11

الفرع الأول: مفهوم المعلومات 11

الفرع الثاني: العلاقة بين المعلومات والبيانات 12

الفرع الثالث: السمات الأساسية للمعلومات 13

الفرع الرابع: أنواع المعلومات ومصادر الحصول عليها. 13

المطلب الثالث: تعريف وأسباب نشأة نظم المعلومات 17

الفرع الأول: تعريف نظم المعلومات 17

الفرع الثاني: أسباب نشأة نظم المعلومات 18

الفرع الثالث: أهمية نظم المعلومات 19

المطلب الرابع: أنواع وموارد نظم المعلومات 20

الفرع الأول: أنواع نظم المعلومات 20

الفرع الثاني: موارد نظم المعلومات 23

المبحث الثاني: وظائف ومصادر تصميم نظم المعلومات **24**

المطلب الأول: وظائف وأهداف نظم المعلومات	24
الفرع الأول: وظائف نظم المعلومات	25
الفرع الثاني: مهام نظام المعلومات	26
الفرع الثالث: أهداف نظم المعلومات	27
المطلب الثاني: خصائص نظم المعلومات	28
المطلب الثالث: مصادر تصميم نظم المعلومات	29
المبحث الثالث: عملية تطوير نظم المعلومات	**30**
المطلب الأول: دورة حياة نظم المعلومات	30
الفرع الأول: مرحلة تحليل النظام	30
الفرع الثاني: مرحلة تصميم النظام	31
الفرع الثالث: مرحلة تنفيذ النظام	33
الفرع الرابع: مرحلة إدامة النظام	34
المطلب الثاني: أمن ورقابة نظم المعلومات	35
الفرع الأول: الرقابة على نظم المعلومات	35
الفرع الثاني: أمن المعلومات	35
المطلب الثالث: أسباب نجاح وفشل نظم المعلومات	37
الفرع الأول: محددات نجاح نظم المعلومات	37
الفرع الثاني: محددات فشل نظام المعلومات	39
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للتهرب الجبائي	
المبحث الأول: ماهية التهرب الجبائي	**44**
المطلب الأول: تعريف التهرب الجبائي	44
المطلب الثاني: مفهوم التهرب الجبائي حسب الشريعة الإسلامية	46
المطلب الثالث: أشكال التهرب الجبائي	48

الفرع الأول: التهرب المشروع والتهرب غير المشروع	48
الفرع الثاني: التهرب البسيط والتهرب المركب	51
المطلب الرابع: طرق التهرب الجبائي	51
الفرع الأول: التهرب عن طريق عمليات محاسبية	51
الفرع الثاني: التهرب عن طريق العمليات القانونية والمادية	55
المطلب الخامس: أسباب التهرب الجبائي	55
الفرع الأول: الأسباب المتعلقة بالمكلف	55
الفرع الثاني: الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية	59
الفرع الثالث: الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي	61
المبحث الثاني: آثار التهرب الجبائي.	**62**
المطلب الأول: الآثار المالية للتهرب الجبائي.	63
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتهرب الجبائي.	63
الفرع الأول: على مستوى الاقتصاد الكلي.	63
الفرع الثاني: على مستوى المؤسسات الاقتصادية.	64
الفرع الثالث: على مستوى السوق.	66
المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للتهرب الجبائي.	66
المطلب الرابع: الآثار على فعالية النظام الضريبي.	68
المبحث الثالث: أقسام التهرب الجبائي والمناهج المستخدمة لقياسه.	**69**
المطلب الأول : أقسام التهرب الجبائي	69
الفرع الأول: التهرب الجبائي التقليدي.	69
الفرع الثاني: التهرب الجبائي الحديث.	71
الفرع الثالث: التهرب الجبائي المحلي والدولي.	72
المطلب الثاني: تقدير الاقتصاد السري.	74

الفرع الأول: المنهج النقدي. 74
الفرع الثاني: منهج عوامل الإنتاج(المدخل المادي) 76
الفرع الثالث: منهج سوق العمل. 77
الفرع الرابع: منهج التفاوت. 77
المطلب الثالث: تقدير عدم الالتزام الضريبي 78
الفرع الأول: منهج الضريبة القانونية المحتملة 78
الفرع الثاني: منهج نسبة الضريبة الثابتة 79
الفرع الثالث: منهج الإعفاءات الضريبية 80
الفرع الرابع: منهج المراجعات الخاصة 80
الفصل الثالث: دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمسيلة
المبحث الأول: تقديم للمديرية الولائية للضرائب والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية 85
المطلب الأول: المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة 85
المطلب الثاني: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية 88
المطلب الثالث: التعريف بمهام مكاتب المديرية الفرعية للرقابة الجبائية 89
المبحث الثاني: عملية متابعة واستغلال المعلومة الجبائية 91
المطلب الأول: عملية متابعة واستغلال المعلومة الجبائية 91
المطلب الثاني: تصور لنظام المعلومات الجبائي على المستوى الولائي 95
خاتمة 98
قائمة المراجع
فهرس المحتويات

تم بحمد الله